iraqnc.net

الميثاق

@IraqianNCh

@IraqianNCh

من المبادئ الأساسية التي نص عليها الميثاق الوطني العراقي القضية الفلسطينية، وجاء في الفقرة الخامسة من المبدأ الثالث:
٥- القضية الفلسطينية
العمل على دعم حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس؛ ورفض ما يقوم به الصهاينة من استيطان وانتهاكات بحق الفلسطينيين.

الميثاق الوطني العراقي

The Iraqi National Charter | صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي

الأحد 19 جمادي الأولى 1445 هـ | 3 كانون الأول 2023 م | العدد (46) | (9) صفحات



مقالات

بقلم : مكي النزال

انتخابات مجالس المحافظات
بين مطرقه الاجتثاث وسندان المال السياسي

ص3

(عضو اللجنة العليا للميثاق)

(انتخابات مجالس المحافظات
باب مشرع للفساد ومقاطعة شعبية واسعة)



افتتاحية الميثاق

مجالس المحافظات هي مسار الخدمات وإدارة الحكومات المحلية، تعتمدها الدول وفق صيغ متعددة كلها تدفع باتجاه تعزيز دور المشاركة في إدارة شؤون المواطنين بحسب الظروف الملائمة وخصائص المجتمع المتنوعة التي تختلف من منطقة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، مما يقلص صلاحيات المركز عليها ويفسح المجال للحكومات الرئيسة من إدارة الدولة والنهوض بمؤسساتها؛ ولعل المتابع لكل دول العالم يرى أنها تجري انتخاباتها بطريقة سلسلة ومن دون تعقيدات أو صراعات سياسية، إلا في العراق فإن انتخابات مجالس المحافظات أصبحت معركة حامية الوطيس، ولاسيما بعد إلغائها بسبب تظاهرات تشرين التي أجبرت السلطات الحكومية على حلها لأنها كانت بابًا واسعًا للفساد وهدر للمال وحلقة زائدة.

فرواتب أعضاء مجالس المحافظات تثقل خزينة المال العراقي، فضلا عن المنافع الشخصية، ويضاف عليها رواتب أعضاء مجالس المحافظة السابقين التقاعدية من دون وجه حق، مع أنهم لم يكملوا الخدمة ضمن القوانين النافذة حتى يحالون على التقاعد ليكون إجمالي المبلغ المالي أكثر من ثلاثين مليار دينار عراقي شهريًا ومن دون فائدة تذكر لهم، وهذا المبلغ المالي كفيل بالشروع ببناء مستشفيات كبيرة، والشروع ببناء مدارس متطورة، ودعم مشاريع الطلبة المتخرجين، وتقليل من نسبة البطالة، وتعالج الفقر المتقع المنتشر في العراق بشكل مخيف، مما ينعكس إلى تقليل نسب الطلاق في العراق المرتفعة جدا، ومن المؤكد أنها ستصب بمنفعة الشعب المباشرة، أفضل مما تعطى لعدد لا يتجاوز المئات وستصنع الفارق الطبقي بين أبناء المجتمع العراقي.

ومن جهة أخرى فإن الفساد الذي رافق مجالس المحافظات أزكم أنوف العراقيين، فهم يرفعون أسعار المشاريع حتى تعود لهم، لأن أغلب الشركات هم شركاء أعضاء مجالس المحافظات والمحافظين في حالة تنفيذها وإلا فأن المشاريع الوهمية التي تنفذ على الورق هي السائدة، لذلك ما يشهده العراق من تراجع خطير بسبب هؤلاء الفاسدين وسرقاتهم بالتعاون مع أحزابهم المسيطرة على المشهد السياسي والأمني عبر ميليشياتهم، ولذلك أعاد الإطار التنسيقي مجالس المحافظات وأقر قانون سانت ليغو حتى يتم الاستيلاء على مجالس المحافظات وإنهاء أي دور للأحزاب الناشئة والمستقلين.

والمتابع للصراعات الحزبية بينهم التي وصلت إلى تكسير العظام؛ يدرك أنهم مستقتلين على السيطرة على الموارد المالية وعلى القرار لتلك المحافظات لترسيخ نفوذهم تمهيدًا لانتخابات مجلس النواب، حيث يسعى الإطار التنسيقي المدعوم إيرانيًا إلى إحكام السيطرة على جميع مفاصل الدولة وإزاحة أهم منافس له في المحافظات الجنوبية التيار الصدرية، تمهيدًا للمباشرة في إنهاء وجوده الذي دفع الأخير لإعلان مقاطعة الانتخابات.

مما يؤكد أن هذه الانتخابات لن يشارك فيها الشعب العراقي بنسبة كبيرة جدًا، فهم اعترفوا بأن الانتخابات الأخيرة بمشاركة التيار الصدري بلغت ١٩٪ فكم ستبلغ بعد مقاطعتهم لها مع إدراك الشعب العراقي أن من يشارك بانتخاب تلك الأحزاب وشخصياتهم المتناثرة مساهم في مساعدتهم بتدمير العراق، وهذا الوعي سيجعل المقاطعة واسعة وكبيرة جدًا بدليل أن التجمعات السياسية التي نشاهدها في العراق يحضرها أغلبهم ممن لم يحدث بطاقته الانتخابية ولا يحق له الانتخاب، يرافقها إجبار الموظفين وفي مقدمتهم أصحاب العقود الذين يهددهم مدراء الدوائر بالفصل إذا لم يحضروا التجمع الانتخابي الذي ينفق السياسيين من سرقاتهم أموال طائلة لم يرى نازحًا أو مريضًا أو يتيمًا منها شيء، مما يجعل المال السياسي هو صاحب السطوة في فوز المرشحين.

لذلك فأن العنوان البارز لمرحلة ما بعد الانتخابات إنها ستكون بداية الصراعات الجسيمة على الفساد ولن تكون عاملًا للاستقرار، والسعيد فيها من لم يلطخ أصبعه باللون البنفسجي ويقاطع انتخاباتهم ليبقى ضميره مرتاح ويزيد من عزلتهم الداخلية والخارجية.

هيئة علماء المسلمين في العراق..
تشارك في الحملة الدولية لإنقاذ غزة

انطلقت في مدينة إسطنبول بتركيا، (الحملة الدولية لإنقاذ غزة) بمشاركة عدد من الشخصيات العامة ومؤسسات إغاثية وحقوقية، ومنظمات مجتمع مدني فضلاً عن هيئات وروابط علمائية من مختلف أنحاء العالم من بينها هيئة علماء المسلمين في العراق.



وتسعى المؤسسات والهيئات المنظمة للحملة إلى إطلاق جهود إغاثة فورية عاجلة تضم العديد من السفن المحملة بالاحتياجات الأساسية لسكان قطاع غزة، تنطلق من موانئ شتى حول العالم.

وقال مساعد الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق الشيخ الدكتور (يحيى الطائي): «رغم أن مأساتنا في العراق كبيرة جدًا؛ حيث ما يزال النازحون والمهجرون العراقيون يعانون في ظل ظروف إنسانية متدهورة، فإن جرح غزة النازف دعا هيئة علماء المسلمين إلى أن تبادر بإغاثة أهلنا في القطاع»، مؤكدًا أن الهيئة مُساهِمة في الحملة الدولية لإنقاذ غزة وستدعمها بقوة لإنقاذ إخوتنا وأهلنا هناك.

صفقات الفساد تتسبب بتأخير تعويض المحافظات المنكوبة

عملت الجهات السياسية المتحكمة في العراق على تسويف وتأخير دفع التعويضات للمتضررين من العمليات العسكرية التي شهدتها المحافظات المنكوبة، حيث يواجهون مشاكل عديدة منها تأخير الدفع بسبب التدقيق الأمني وعدم تخصيص مبالغ كافية في الموازنة لهم، فضلا عن وجود سماسرة يروجون للمعاملات بمقابل مالي.

وأشارت تقارير إلى أن تعويضات محافظة الأنبار وحدها بلغت ٤٠ مليار دولار، لم يدفع منها سوى ١٠٪، وبلغ عدد المتضررين في محافظة نينوى ٤٠ ألف متضرر ١٥٪ منهم استلم تعويضات عن الأضرار التي تسببت لهم.

وأكدت التقارير على أن تأخير دفع تلك التعويض يعود لأسباب عديدة منها؛ أهداف طائفية وسياسية تعرقل دفع المنح، وتقاعس حكومة بغداد عن دفع التعويضات، وابتزاز المستحقين للتعويضات من قبل مسؤولون ومتنفذون.

مسؤولون ومتنفذون
في الحكومة يهدرون المال العام لتحقيق مكاسب انتخابية

قالت عضو في مجلس النواب الحالي سروة عبد الواحد، إن الوزراء المحافظين والمسؤولين والمدراء والمتنفذين في مؤسسات الدولة يستغلون المال العام ومناصبهم ونفوذهم في الدعاية الانتخابية لهم وخداع المواطنين مع قرب الانتخابات وتحقيق مكاسب انتخابية.

ودعت النائبة مفوضية الانتخابات والمسؤولين إلى ممارسة صلاحياتهم في منع ترشيح المسؤولين والمحافظين ونوابهم والوزراء والمدراء والمتنفذين، بسبب استغلالهم للمال العام لتحقيق مكاسبهم الانتخابية.

وفي السياق صرح رئيس حكومة الإطار محمد شياع السوداني، بعدم إجراء عمليات التوظيف وعدم منح العقود المخصصة للمحافظات إلا بعد إجراء انتخابات مجالس المحافظات، فبدلا من محاسبة الفاسدين ومنعهم من الترشيح أقدم السوداني على إيذاء المواطنين من خلال إيقاف عمليات التوظيف من عقود وغيرها التي ينتظرها الموطنين.



سياسة التخادم والازدواجية بين أمريكا وإيران على حساب العراقيين

كشف التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب، سياسة التخادم والازدواجية بين إيران وأمريكا في العراق وعلى حساب العراقيين، حيث وصف التقرير الأمريكي الميليشيات في العراق من أكبر مصادر الإرهاب، وأن إيران لا تزال راعية للإرهاب والميليشيات لأجل زعزعة أمن واستقرار المنطقة وتعزيز نفوذها في الخارج.

ولا تزال السياسية الأمريكية تفضل بقاء الوضع على ما هو عليه في العراق، حيث أجمع مراقبون على أن مصالح الولايات المتحدة وإيران في العراق والمنطقة مشتركة، مؤكدين على أن الخلافات الأمريكية الإيرانية تنتهي بمجرد وصولها إلى العراق باعتباره ساحة للتنفس أمام طهران وواشنطن عن الخلاف المعلنة بينهما، ولا يعتد بالكلام عن تنافس إيراني أمريكي عندما يتعلق بالعراق تحديدًا، فقد اتفق الطرفان على التفاهم على العملية السياسية القائمة منذ عام ٢٠٠٣.

وفي وقت سابق شهدت بغداد مؤتمر تحت مسمى (منتدى العراق) بمشاركة محمد شياع السوداني وحضر فيه قادة من ميليشيات الإطار التنسيقي، وكل من السفيرة الأمريكية رومانوفسكي ومساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف، على الرغم من وجود شخصيات تتهمها أمريكا بالإرهاب في المؤتمر ومنها قيس الخزعلي الذي كان متحدث رئيسي في المؤتمر.

لقاء العدد
الدكتور عبد الحميد السعدون (باحث وأكاديمي عراقي)



هذه المجالس لا يرتجى منها خير أبدا وذلك لأنها مجرد حلقة زائدة لا معنى لها، والغرض من إعادة تشكيلها بعد إلغائها في زمن العبادي وهو الاسترزاق على حساب الشعب وفتح باب آخر للفساد الذي عشعش في كل مفاصل الدولة، وأن الدعوة لإعادة تشكيلها جاءت بعد إصرار حيتان الفساد من الأحزاب المتنفذة لغرض إيجاد مواقع لأعوانهم يسهل عليهم من خلالها نهب ميزانيات المحافظات

ص 5

توقعات بمقاطعة شاملة للانتخابات
رغم ترويج مبعوثة الأمم المتحدة لها



قالت مصادر إعلامية، إن انتخابات مجالس المحافظات ستشهد مقاطعة شبه شاملة هذه المرة وستصيب مجالس المحافظات في مقتل، مؤكدين على أن أعادة تلك المجالس هي صفقة فاسدة بالأساس رفضها ثوار تشرين، وتم اعادتها من قبل الأحزاب المتحكمة في العراق من أجل زيادة تمويل نشاطها من المال العام.

وأكدت المصادر على أن الشعب العراقي ينظر إلى المجاميع التي تقدم نفسها مستقلين ما هي إلا جزء من كذبة الانتخابات المكشوفة، موضحين أن غالبية عظمى من الشعب لا يثق بالقوى السياسية المستحوذة على السلطة منذ ٢٠٠٣.

وأشارت المصادر إلى أن ترويج رئيسة البعثة الأممية في العراق جنين بلاسخارت للانتخابات مبتذلة، مشيرين إلى أن المنضمة الدولية ستعترف بنتائج الانتخابات مهما كانت نسبة المشاركة فيها، حيث دعمت البعثة الأممية في وقت سابق انتخابات مجلس النواب على الرغم من أن المشاركة فيها لن تتجاوز نسبة ٢٠٪ بأقوى حالاتها.

الأحزاب السياسية في العراق
تفتقر إلى مشروع سياسي إصلاحي

قال مراقبون للشأن السياسي في العراق إن الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات التي ستجرى في الثامن عشر من الشهر الحالي، تفتقر إلى مشروع سياسي إصلاحي واستراتيجي واضح، مع غياب البرامج الانتخابية لتلك الأحزاب المترشحة.

وأكد المراقبون على أن الكتل السياسية تلجأ إلى مصطلح المرشح السياسي المستقل خلال الدعاية الانتخابية في محاولة يائسة لكسب الجمهور الناقم على تلك الأحزاب، موضحين أن الدعاية الانتخابية باتت مؤدلجة وموجهة للقواعد التابعة للأحزاب وليس للشعب العراقي.

ويرفض الشعب العراقي المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات القادمة، حيث قام مواطنون في مدن عديدة من المحافظات العراقية بمنع المرشحين من الترويج دعائيا في مناطقهم، متهمين الأحزاب بالتنصل من تنفيذ أي وعود سابقة.

أكثر من مليون نازح عراقي
لا يستطيعون العودة إلى مناطقهم

تتكرر الوعود الحكومية بإغلاق ملف النزوح في البلاد بشكل نهائي في كل سنة منذ بدئها قبل (٨) سنوات، إلّا أنّ تلك الوعود لا تُنفّذ على أرض الواقع، وتبقى مجرد دعايات، وتصريحات إعلامية، أظهرت العجز والفشل الحكومي في حسم الملف.

وأكّدت منظّمات إغاثية، يوم الخميس (٢٠٢٣/١١/٢٤)؛ أنّ عدد النازحين الكلي في كل العراق يتجاوز المليون شخص، بينهم نحو (٤٠٠) ألف من المدن التي تسيطر عليها الميليشيات المسلحة وتمنعهم من العودة إليها، كمدن: (جرف الصخر، والعويسات، والعوجة)، ومدن وبلدات ديالى وصلاح الدين.

وبيّنت المنظّمات أنّ السلطات الحكومية فرضت على آلاف النازحين خلال السنوات السابقة مغادرة مخيمات النزوح، والعودة بشكل إجباريّ إلى مناطقهم غير المأهولة والمفتقرة لأبسط مقومات الحياة ومظاهر العمران، دون المبالاة بما سيواجهونه من معاناة أو توفير أدنى الاحتياجات الأساسية لهم.

وتتهم المراصد والمنظمات الحقوقية؛ السلطات الحكومية عدم اتخاذها خطوات حقيقية بعيدة عن الدعايات من أجل إنهاء معاناة مئات الآلاف من النازحين، وقالت منظّمة الهجرة الدولية (IOM) إنّ السلطات الحكومية ما تزال تتعامل بفوضوية مع ملف النزوح.



مراكز الشرطة تسجل العديد من الدعاوى ضد مسؤولي الحملات الانتخابية للمرشحين

قال ضابط في إحدى مراكز الشرطة في العاصبة بغداد، إن عدد من المواطنين حاولوا منع وضع اللافتات للمرشحين في مناطقهم لأنها تؤثر على أعمالهم، الأمر الذي تسبب بمشاكل ومشادات وصلت إلى الضرب مع مسؤولي الحملات الدعائية في عدد من مناطق العراق.

وأشار الضابط إلى ربع عشرات الدعاوى في مراكز الشرطة بسبب التجاوزات والاعتداءات من قبل المرشحين على الأماكن العامة، في ضل ادعاء مفوضية الانتخابات الحكومية بتخصيص ٩٠٧ لجنة رصد لمتابعة الحملات الدعاية الانتخابية وتسجيل ومنع أي خروقات محتملة.

ويرى مختصون أن غياب القانون وعدم تطبيق التشريعات التي تحاسب الأحزاب التي تنتهك حدود الأماكن العامة أثناء نشر الدعاية الانتخابية أدى إلى تمادي هذه الحملات حتى باتت تمثل مصدر إزعاج لدى الكثير من العراقيين.

٦٠٪ من الفلاحين العراقيين
يعانون من أزمة شحة المياه لسقي الأراضي الزراعية



أكد المجلس النرويجي للاجئين، أن (٦٠) ٪ من الفلاحين في المحافظات العراقية، يعانون من أزمة المياه التي تسببت في تقليص المساحات المزروعة وخفض كميات المياه المستخدمة.

وبحسب المجلس، فإن عام ٢٠٢٣ شهد استمرار أزمة الحصول على المياه، وتأثيرها على الإنتاج الزراعي في العراق، مشددا على أن السلطات الحكومية في العراق فشلت بإدارة الموارد المائية.

وتنذر أزمة الجفاف وشح المياه في العراق بخطر حقيقي يهدد السلم الأهلي، وكارثة إنسانية تتمثل بتحويل مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى أراض جرداء، بالإضافة إلى انتشار الأمراض وهجرة أعداد كبيرة من السكان نحو المناطق الآمنة والتي تتوفر فيها المياه، في ظل استمرار التجاهل الحكومي لأزمة المياه وعدم الدخول في مفاوضات حقيقية مع دول الجوار بشأن حصة العراق

التحالف الدولي
درب ميليشيات متورطة بارتكاب جرائم قتل وانتهاكات مروعة في العراق وزودها بأسلحة أمريكية

كشفت قناة CBC الكندية عن تدريب ضباط كنديين لعناصر ميليشياوية متورّطة بارتكاب جرائم قتل وانتهاكات مروّعة خلال الحرب التي شنّتها القوات الحكومية على عدة محافظات ومنها مدينة الموصل، وقالت: إنّ القوات الكندية لم تقم بتدريب مجرمي الحرب فحسب، بل وزعت عليهم أسلحة ومعدات عسكرية أمريكية.

وأوضحت القناة في تقرير خاص بها، يوم السبت (٢٠٢٣/١١/٢٥)؛ إنّ الجنود الكنديين الذين كانوا يقومون بمهمات تدريب في العراق في ذلك الوقت، أكّدوا أنّ المتدربين بحوزتهم مقاطع فيديو على هواتفهم المحمولة تؤكد ارتكابهم جرائم تعذيب وقتل خارج نطاق القانون وهم يتفاخرون بارتكاب عمليات إعدام ميدانية وأساليب تعذيب وحشية بحق مدنيين، وغيرها من الانتهاكات المروّعة، مبينةً أنّ المتدربين هم أعضاء في الميليشيات المسلحة سيئة السمعة.

ميليشيات طائفية تضرم النار في مرقد الصحابي الجليل
أنس بن مالك في محافظة البصرة في محاولة لتهديد السلم المجتمعي

أقدمت ميليشيات طائفية على حرق مرقد الصحابي الجليل (أنس بن مالك) رضي الله عنه في محافظة البصرة؛ في محاولة منها لتهديد السلم المجتمعي وإثارة الطائفية في أهم محافظات العراق.

وأكدت رابطة علماء بغداد في بيان لها: أن هذا العمل التخريبي الذي سبقته أعمال ونهب، يضع على الجهات الحكومية مسؤوليات وواجبات، من أعظمها المحافظة على السلم الأهلي وقمع المخربين.

وذكّرت الرابطة العراقيين بأن مرقد الصحابي (أنس بن مالك) رضي الله عنه يعد من الممتلكات الوقفية التي يجب على الدولة المحافظة عليها من أيدي العابثين.

- مسؤول بارز بمفوضية الانتخابات قال إن نحو ٣٠ ٪ من المرشحين للانتخابات هم ما بين أشقاء وأبناء وزوجات وأزواج وأقارب أعضاء في البرلمان ومسؤولين حكوميين وقيادات حزبية وأخرى في الفصائل المسلحة.
- منظمة ديالى لحقوق الإنسان: إنفاق أكثر من ١٠ مليارات دينار على (بوسترات) انتخابية من قبل مرشحي المحافظة لحصد الأصوات بشتى الطرق.
- نقابة المحامين العراقيين: نحو ١٠ محامين قتلوا منذ بداية العام واعتدي على نحو ١٠٠.
- مجلة (Ceo world): العراق ضمن قائمة الدول الأكثر فسادًا على المستوى العالمي؛ إثر تفشي آفة الفساد فيه في ظل الحكومات المتعاقبة منذ الاحتلال الأمريكي للبلاد سنة ٢٠٠٣م.
- منظمة صحيح لمحاربة السرطان: ٣٥ ألف مريض في العراق يشكون نقص المستلزمات الطبية.
- أهالي منطقة العامرية في بغداد يحتشدون لنصرة غزة ودعم أهلها وتأييد المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني ومن سانده في (جمعة أطفال غزة).
- جواز السفر العراقي يتذيل قائمة الجوازات الأقوى في البلدان العربية، حيث حل بالمرتبة الأخيرة كأضعف جواز عربي.
- الخبراء اقتصاديون: تفاقم أزمة سعر صرف الدولار، وانهيار الدينار العراقي وخروج الوضع عن السيطرة في السوق الموازي يرجع إلى عجز الحكومة والبنك المركزي تقديم حلولاً حقيقية للخروج من الأزمة.
- مصادر قضائية: تصاعد نسبة جرائم المخدرات والاتجار بالبشر والأعضاء البشرية في العراق.

٣٠٠٪ نسبة الاكتظاظ
السجون الحكومية في العراق تشهد ارتفاعًا في نسبة وفيات المعتقلين

يقبع عشرات الآلاف من المعتقلين في السجون الحكومية المعلنة في العراق وسط اختناق الزنازين التي لا تتجاوز طاقتها الاستيعابية ثلث أعداد المعتقلين، في حين تشهد السجون ظروفًا إنسانية مزرية وسط تصاعد الوفيات، حيث ارتفعت نسبة الاكتظاظ إلى ٥ أضعاف فوق طاقتها، حيث يقبع أكثر من (١٠٠) ألف معتقل في السجون الحكومية بينما طاقتها الاستيعابية لا تتجاوز ال ٢٣ ألف سجين في أحسن حالاتها.

انتخابات مجالس المحتل



بقلم : صباح الناصري
(استاذ الاقتصاد السياسي)



حمل الديموقراطية في وعلى ظهر دبابة مثل مشروع وإشكالية مشروع، العراق كنموذج للتغيير في المنطقة. إشكالية، شرعية المشروع والنموذج.

التوفيق بين الاثنين اشترط آليتين وتقنية لضمان نجاحه وديمومته: سلطة أخلاقية متمثلة بالمرجعية ومنظومة محاصصة في هذا السياق، اختزلت الديموقراطية عمليا، (شكليا مؤسسة وتقسيم السلطات)، بتقنية واحدة تضفي شرعية على منظومة لا تمتلك قواعد اجتماعية: الانتخابات.

هذا المشروع وتقنيته فقد تأثيره وجاذبيته في ٢٠١٠:

الالتفاف الدبلوماسي والقانوني على القائمة العراقية ممثلا بقرار السفيرين الأمريكي والإيراني وقاضي المحكمة الاتحادية مدحت المحمود الذي ليس فقط تحايل على الدستور لصالح المالكي، أسوأ من قنن الفساد في داخل مجلس النواب حيث الكتلة البرلمانية الكبرى تعني شراء الذمم لاستقطابها لصالح زعيم الكتلة.

منذ تلك اللحظة نعيش تراجعًا لا متناهيًا للانتخابات وشرعية المنظومة والتحالف الدولي واتفاقياته معها؛ لذلك إصرار المنظومة والمجتمع الدولي على الانتخابات والاعتراف بنتائجها بالرغم من مقاطعة الأغلبية العظمى للشعب يهدف إلى تبرير، إضفاء شرعية والإصرار على ديمومة ديموقراطية الاحتلال لأن التخلي عنه يعني الاعتراف ليس فقط بفشله كنموذج، وإنما يقذف المشروع بأكمله إلى المربع الأول: لا شرعية للاحتلال ومنظومته.

زمر المنظومة تدرك تمامًا أهمية الانتخابات بالنسبة للمجتمع الدولي وتباعا، ضمان شرعية بقائها في السلطة، هكذا انتخابات تنسف شيئا اسمه انتخابات، لماذا؟

ما معنى الانتخاب؟ يعني أن الشعب هو المرجعية الأولى والأخيرة لكل السلطات، وأن الشرعية تنشأ وتكمن في جسد الشعب، ماذا لو كانت الشرعية والسلطات محتكرة من هيئات خارج الجسد السياسي، الشعب؟ ماذا لو أن شرعية النظام محتكرة من قبل الهيئات الدولية والمرجعية الدينية؟ هذا يعني تجريد الشعب من حقه كالمرجعية الجوهرية لشرعية السلطات: استلاب شرعية الشعب. فما معنى الانتخاب إذن في هذا السياق؟ يعني إبعاد الناس عن الهيئات التي يفترض أنها تمثلهم. وهذا يعني أن سيادة صنع القرار يتم نفيها ومن ثم واحتكارها من قبل شبكة من القوى الداخلية والخارجية الفاسدة التي تسعى إلى أهداف ومصالح خاصة غير مشروعة. الانتخابات تضمن استمرار استلاب شرعية الشعب. بهذا المعنى، انقلبت آلية ومضمون الانتخابات رأسًا على عقب: الإرادة الحرة تتحول إلى عبودية.

المعضلة الأساسية في العراق، المنطق الذي يكمن خلف ويعلل كل أشكال وظواهر الفوضى، هي استلاب الشرعية وتغييب الشعب، ليس بالرغم من، بل بسبب الانتخابات.

انتخابات مخارجها ووجوهها محسومة ومرتبة من البداية هي استلاب للشرعية، هي ليست بانتخابات لأنها تتناقض جوهريًا مع مبدأ الانتخابات: الخيارات المفتوحة للشعب في تمثيل نفسه وتأكيد شرعيته كالمرجعية الأولى والأخيرة للسلطات.

الآن ما ثارت ضده الجماهير في تشرين، إلغاء مجالس المحافظات وقانون سانت ليغو المعدل وتسييس المفوضية وعدم تفعيل قانون الأحزاب الخ، تم إعادتها وإرجاع عقارب الساعة إلى ما قبل ثورة تشرين ٢٠١٩، أي فرض قسري لأمر واقع خدم وما زال يخدم ميليشيات وأحزاب محاصصة السلطة.

لذلك خلاص العراق لا يكمن في مقاطعة أو ممانعة الانتخابات، إنما في الرفض التام وتسقيط الانتخابات ومرتكزاتها القانونية والإدارية بكل الوسائل والطرق المشروعة، فقط في تسقيط الانتخابات كخيار مفروض على الشعب العراقي، سيتحرك المجتمع الدولي باتجاه الخيارات الأخرى!

السلطة المطلقة بلا رقيب وبلا حساب، تفسد كل من يتقرب منها بالمطلق، لذلك على الشرفاء رفض كل مرتكزات هذه المنظومة الفاسدة بما فيها، بل وقبل كل شيء انتخاباتها الكاذبة التي لا تخدم إلا مصالح الفاسدين وإيران وأمريكا.

المنطق الأداتي أو التقية السياسية

من يحاجج بأن الطريق الوحيد للتغيير في العراق يمر عبر صناديق الاقتراع، أي انتخابات في ظل هيمنة الأحزاب الميليشياوية - الإسلام السياسي أفضل من يجسد الذهنية الأداتية النفعية، التي تنظر إلى الديموقراطية كمعبر أو جسر يوصلها للسلطة بأقل تكلفة ومن ثم تحتكر السلطة من خلال تجريم وإقصاء المنافسين على السلطة - وتغييب القوانين، ينحصر في هذه الفئتين: المحتكر للسلطة، والانتهازي الذي يريد أن ينضم إلى وكر الفساد، باستثناء شخصيات مستقلة تعد على أصابع اليد التي لا تقدم ولا تأخر شيئا في معادلة السلطة الفاسدة، بل أسوأ: وجودها بذاته داخل السلطة يضفي شبح الشرعية على السلطة.

بدون سيادة القانون وحصر السلاح بيد الدولة وعزل المذهب والعرق والطائفة عن السياسية لا معنى للحديث عن انتخابات أو صناديق اقتراع، هكذا خطاب هو بأحسن الأحوال خداع للذات وللناس، وبأسوأها تجذير للفساد وتدمير الدولة.

انتخابات مجالس المحافظات

بين مطرقه الاجتثاث وسندان المال السياسي

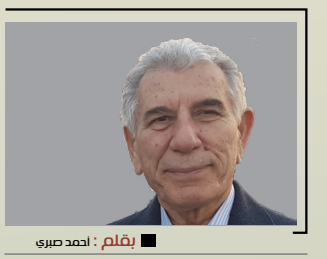

بقلم : احمد صبري
(كاتب وصحفي عراقي)

في محاولة لتكرار سيناريو الانتخابات الماضية أشهرت قوى نافذة سلاح الاجتثاث لاستبعاد مرشحين لانتخابات مجالس المحافظات التي خيمت على المشهد الانتخابي وزادته سخونة باستخدام المال السياسي لتكرار وتدوير الوجوه السابقة وتكريس حضورها في المشهد السياسي رغم فشلهم في انتشال محافظاتهم من التراجع والتخلف والفوضى والفشل في تنفيذ ما تعهدوا به لجمهورهم

وبين سلاح الاجتثاث واستخدام المال السياسي في شراء الذمم والأصوات يشهد العراق فوضى انتخابية بين المرشحين عنوانها استخدام المال السياسي تعبيرا عن عدم صدقية الانتخابات والشكوك حول نزاهتها الأمر الذي بات يقلق القوى النافذة التي تحاول إعادة تدوير الوجوه السابقة التي لم تقدم لجمهورها غير الوعود الفارغة

مفوضية الانتخابات كشفت عن استبعاد ٣٩٣ مرشحا من انتخابات استبعدوا نتيجة إجراءات ما يسمى هيئة المساءلة والعدالة، في حين إن العديد من المرشحين متهمين بالفساد والتزوير واستخدام النفوذ بدعم ميليشيات الحشد الشعبي لم يصل اليهم مقص الاستبعاد

وأمام هذا المشهد الملتبس في المسار الانتخابي أين تكمن أهميته وماذا سيضيف للجمهور وماهي كلفته المالية من موازنات العراق التي تعاني من احتمالات الإفلاس التي سترهقه حتما جراء الكلفة المالية الضخمة للانتخابات المقبلة

الإجابة على هذه التساؤلات تبرز احتمالات المقاطعة الشعبية لهذه الانتخابات، وجدوا المشاركة فيها ولاسيما الصراع السياسي بين المرشحين ووعودهم بالبناء والعمران وتطوير البنى التحتية ومعالجة البطالة والفساد وانهيار الخدمات كل هذه التحيات حولت العراق إلى بلد منكوب وغير قادر على النهوض والتطوير وهو الأمر الذي لم يستطع أي مرشح أن ينهض بهذه المهمة المستحيلة لأنه كما هو واضح أنهم يسعون إلى الثراء واستخدام المال السياسي وعمليات الفساد من دون أن يكترثوا لواقع محافظاتهم المتردي.

> بين سلاح الاجتثاث واستخدام المال السياسي في شراء الذمم والأصوات يشهد العراق فوضى انتخابية بين المرشحين عنوانها استخدام المال السياسي تعبيرا عن عدم صدقية الانتخابات والشكوك حول نزاهتها

ويحذر متخصصون في الشأن السياسي من خطورة استخدام المال السياسي في انتخابات مجالس المحافظات، مؤكدين بأنه سبب رئيس في خراب العراق، مشددين على ضرورة الحد من تدخل المال الفاسد في الانتخابات، موضحين أن القوى الناشئة غير قادرة وليس في استطاعتها مجاراة المال السياسي الذي تمتلكه الأحزاب والكتل السياسية.

وتستخدم بعض القوى السياسية نفوذها لتمويل الحملات والدعايات الانتخابية واستغلال موارد الدولة العراقية في تحقيق غايات انتخابية وكسب مزيد من الجمهور لغرض المنافسة في الانتخابات المقبلة

والسؤال هل يضيف المال السياسي ونفوذ السلاح شرعية على انتخابات مجالس المحافظات

والجواب بتقديرنا يكمن بارتفاع منسوب التوقعات بمقاطعة شعبية شاملة لانتخابات مجالس المحافظات العراقية المقرر إجراؤها في الثامن عشر من كانون الأول المقبل ويصف مراقبون انتخابات مجالس المحافظات بأنها صفقة فاسدة بالأساس رفضها ثوار تشرين، وتمت إعادتها من قبل قوى وأحزاب سياسية مستحوذة على مصدر القرار من أجل زيادة تمويل نشاطها من المال العام دون الاكتراث لحاجات العراقيين وتطلعاتهم بأن يسعدوا بثروات بلادهم من غير أن تذهب إلى جيوب الفاسدين وحيتان المال العام.



الانتحابات مرة أخرى



بقلم : مكي النزال
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

في أول مسرحية انتخابية في العراق كتبت مقالًا بعنوان «انتحابات» وعاتبني مدير التحرير على الخطأ المطبعي وضياع النقطة من الخاء! قلت يا سيدي إقرأ المقال لتجد أن الكلمة صحيحة ولم تضع منها نقطة.

ثم كتبت عن هذه المسرحيات البائسة التي تكررت مرات ومرات وأنا أدور في نفس الفلك الفاسد لهذه المسرحية وأحس بنفس «القرف» بل إن ألمي أدهى وأمر، فاليوم يروجون لانتحابات جديدة لما يسمى مجالس المحافظات ومصيبتي أكبر لأن بعض من كنت أثق بهم سيشاركون؛ أي أنهم سيقعون في هذا الفخ الذي يستدرج إليه ضعاف النفوس وقليلو الإيمان الذين يئسوا من رحمة الله الذي بيده كل شيء فانحازوا لخندق الظلم والفساد منساقين لتبريرات عشائرية ومصلحية ما أنزل بها الله من سلطان.

في المرة الأولى انتخبوا القتلة فقتلوا أبناء العراق (ومنهم بعض من انتخبوهم) وفي المرة الثانية انتخبوا الطائفيين فسحقوهم وفي الثالثة انتخبوا الفاسدين فسرقوا أرزاقهم وقوت عيالهم.

في كل مرة يأمل قليلو الإيمان بتحسن الوضع ويستمعون لفتاوى فاسدة مثل «أفضل السيئين»! قلنا يا جماعة هذا القول فاسد فليس هناك من فضل لسيء لكي يكون أحدهم أفضل من الآخر فاتقوا ربكم في أنفسكم وعيالكم ووطنكم ولا تشاركوا فتكونوا كأولئك الذين يهدمون بيوتهم بأيديهم فركبوا رؤوسهم ووضعوا أصابعهم في آذانهم وهي ملوثة بحبر فاسد رديء وأقفلوا أفئدتهم بأقفال صدئة بشعة.

وسيشاركون اليوم في زمن أكبر سرقة ترتكبها سلطة ضد شعبها فالجماعة خفضوا سعر الدينار بجرة قلم فسرقوا ثلث مدخولات وممتلكات كل العراقيين. وصلوا إلى الخزائن والحسابات المصرفية والجيوب بلا عناء ولا تجييش لصوص يتسورون البنوك والبيوت والمحال التجارية ليسلبوا وينهبوا. قرار صغير لقنهم إياه سماسرة الدم من وراء البحار كان كفيلاً بهذه السرقة الكبرى فأكلهم جميعًا ابن آوى وهم غارقون في أحلامهم بغد أفضل لأنهم يزعمون أن «فلان» نظيف وحين يكون في مجلس ما سيصول ويجول ويحل المشاكل ويجلب الرفاه ويبني المستشفيات ليقتل مارد الأمراض؛ ويكثر من بناء المدارس ليغتال عفريت الأمية الذي عاد بعراقهم إلى عصور الجهل؛ ويحفر قبرًا للفقر الذي أصبح شيئًا نزيلًا مألوفًا في بلد النفط والرافدين العظيمين والفوسفات وكل خيرات الله.

هم يعلمون أن هذا الذي سينتخبونه أو تلك التي سينتخبونها لن يغير أو تغير شيئًا وأن عجلة الفساد ستبقى دائرة لتطحنهم وتسحق آمالهم بعراق أفضل، ولكنهم مصرون على الأمل في الشيطان ومصممون على مساعدته ليفعل بهم وببلدهم الأفاعيل.

واعلموا أني أتحدث عن أقل من خُمس العراقيين فالبقية الباقية من شعبنا فهمت «الفلم الهندي» فنزّهت أصابعها الكريمة عن الانغماس في حبر السوء معلنة مقاطعتها لعملية سياسية هي الأسوأ والأخزى في تاريخ العراق، بل وفي تاريخ الشعوب جمعاء.

هذا هو الصمت الناطق الذي يتحدث عنه الشعراء والفلاسفة؛ إنه صمت المقاطعين الرافضين لما يجري من سوء.

فبورك صمتكم أيها المؤمنون الواعون المدركون لحقائق الأمور.

> هم يعلمون أن هذا الذي سينتخبونه أو تلك التي سينتخبونها لن يغير أو تغير شيئا وأن عجلة الفساد ستبقى دائرة لتطحنهم وتسحق آمالهم بعراق أفضل، ولكنهم مصرون على الأمل في الشيطان ومصممون على مساعدته ليفعل بهم وببلدهم الأفاعيل



من التراث| منارة داقوق في كركوك

هو موقع أثري عراقي يقع جنوب مدينة كركوك في منطقة داقوق، تحديدا في الركن الجنوبي الغربي من المسجد الجامع القديم في داقوق، والذي لم يبقى منه شيء سوى هذه المئذنة الأثرية والتي ما زالت موجودة وقائمة حتى الآن.



يبلغ ارتفاع المئذنة حوالي (٢٣م) عن أرض الجامع الثالث العائدة له، وهو المسجد الثالث، وحوالي (١٧٨٠م) على سطح التل الأثري، ولها مدخل واحد وسلم يصل إلى أعلى المنارة. وهي شبيهة لمنارات عديدة منها مئذنة جامع الخلفاء في بغداد، والمنارة المظفرية في أربيل، ومئذنة سنجار، ومنارة الحدباء.

اختلفت الروايات في تاريخ بناء هذه المئذنة، ولكن الأرجح أنها أنشئت في القرن السادس الهجري، أي في الفترة التي تم إنشاء منارة الحدباء في الموصل، وهي المئذنة القريبة الشبه بها وذلك لأن كليهما مشيدتان بالآجر وزخارفهما متشابهة جداً.

وبذلك نستطيع القول إن منارة الحدباء ومنارة داقوق تعودان إلى زمن واحد، ولما كانت الحدباء بنيت في زمن نور الدين زنكي أحد أتابكة الموصل، فيمكننا القول إن مئذنة داقوق تعود إلى نفس العصر والزمن، إلا أنها تختلف عن منارة الحدباء في أنها لها سلم واحد للصعود والنزول بينما منارة الحدباء لها سلمين.

تعاني منارة داقوق اليوم من الإهمال الكبير وهي مهددة بالانهيار مالم يتم التدخل من الجهات المعنية، حيث وثق سكان المنقطة هذا الإهمال من خلال مقاطع مصورة بينت ضعف المنطقة التي يمكن للأمطار أن تتسبب بانهيار المنارة، كما تظهر بعض الكتابات العشوائية على تلك المنارة وأحجارها التراثية والتاريخية، كما أنها تعاني من عدم حمايتها من قبل الحكومة مثلها مثل أغلب الأبنية التراثية والتاريخية في العراق.

قصيدة

من «نُزهةُ لمشتاق»

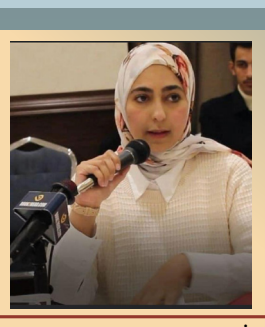

الشاعر: د. إيمان عبد الهادي
شاعِرة وأكاديميّة

لـديَّ إشـارتانِ مـن ابـنِ سـينا ... ومـن غوغـولَ (مِعطَفُـهُ) البليـلُ !
ومـن إقبـالَ مـا نَدَهَـتْ سـماءٌ ... عـلى جِبريـلَ وازدُحِـمَ القَبـولُ
أفكّـرُ فيكَ...صـوتُ المـوتِ أعـلى! ... خيـالُ المَـوتِ يـا أبتـي فَعُـولُ
بحلـمِ البحـرِ: حُـوتٌ مـن رِئـاتٍ ... بِخاطِـرِ غابـةِ الأقـدام: فيـلُ
سـتُدرِكُني المسـافاتُ اليتامـى ... وكيـفَ وأنـتَ معنـايَ الظّليـلُ؟
صَحـارٍ سـوفَ تركـضُ في ضميري ... ويسـلُكُ سـيفُها الظمـئُ الصّقيـلُ
وتَرشَـحُ مـن تآويـلي تِباعـاً ... نصـوصُ الخـوفِ والشّـغَفُ المَلـولُ
عـلى صُـدغِ السّـماءِ يغيـضُ نجـمٌ ... وتنبـتُ أعـينٌ رَمـداءُ حُـولُ
مُشـوَّهةٌ عيـونُ الليـلِ... بِيْـضٌ ! ... تُطـلُّ عـلى الصّبـاحِ فيسـتقيلُ
ألـمْ أتبعـكَ مـن مـوتٍ لمـوتٍ؟ ... خُطـايَ الجائِعـاتُ هـيَ المُعيـلُ
أرمِّـزُ بالحصـانِ عـن النّوايـا ... فـإنْ أنفذتُهـا فهـي الصّهيـلُ
هـو الإيمـاضُ مـن نجـمِ التّجـافي ... وقـوسٌ شـاقَهُ السّـهمُ الهزيـلُ
عـلى المـرآةِ كانَ الوقـتُ ليـلاً ... أرى نفـسي! أراهـا... لا تَحـولُ
وعـادَ بـيَ الصّـدى رَجعَـاً فَرَجعـاً ... هنالِـكَ يـومَ أولَـمَ بِـيْ المَغـولُ
عـلى بغـدادَ حيـثُ نصبـتُ روحـي ... وضجّـتْ في مَجاهِلِهـا الطّبـولُ
وأوجـزتُ الحنـينَ لكربَـلاءٍ ... فغـادَرَ وجهُهـا النّـضِرُ القتيـلُ
وداعـاً يـا دِمشـقُ رأيـتُ دربـي ... يطـولُ عـلى وِصالِكُـمُ... يطـولُ
عـلى عَينـيَّ هُدِّمـتِ الأغانـي ... وفي قَلبـي تكـسّرتِ النُّصـولُ
وقـالَ العاشِـقُ المتـلافُ: وهمـي ... كثـيرٌ فيـكِ؛ لكنّـي قليـلُ
تنـزّلْتُ في الطّريـقِ إلى أريحـا ... مدامِعُـهُ وغـاضَ بـهِ الجليـلُ
بمحـبرةِ اللغـاتِ هَـوتْ شـموسٌ ... وذابـتْ شـمعَةٌ ممّـا يقـولُ !

الفيل والبعوضة

نص قصير من الأدب السومري بعنوان «الفيل والبعوضة»

وقفت مرة بعوضة فوق ظهر فيل وهو يمشي فقالت له: هل أثقلت عليك بوزني؟ فأن كنت قد فعلت ذلك فإنني وحال وصولنا مجرى الماء سأنزل

فأجابها الفيل: من أنتِ !؟

أنا لم أشعر من الأساس أنكِ فوق ظهري.. و لن أعرف أو أشعر بذلك حين تنزلين !!

المغزى من هذا النص، أن أي شخص فارغ يتخيل أنه مركز الكون بالنسبة لك، وأن وجوده له أكبر تأثير على حياتك وبدونه سوف تضيع وتشعر بفراغ كبير وانهيار.. عامله بتجاهل ولامبالاة، ولا تعطه أي أهمية تذكر، وأرجعه إلى حجمه الطبيعي حينها سيدرك مدى ضآلة حجمه و قيمته.



قصيدة

بغداد وجع القصيدة



الشاعر: شفيف العطاونة

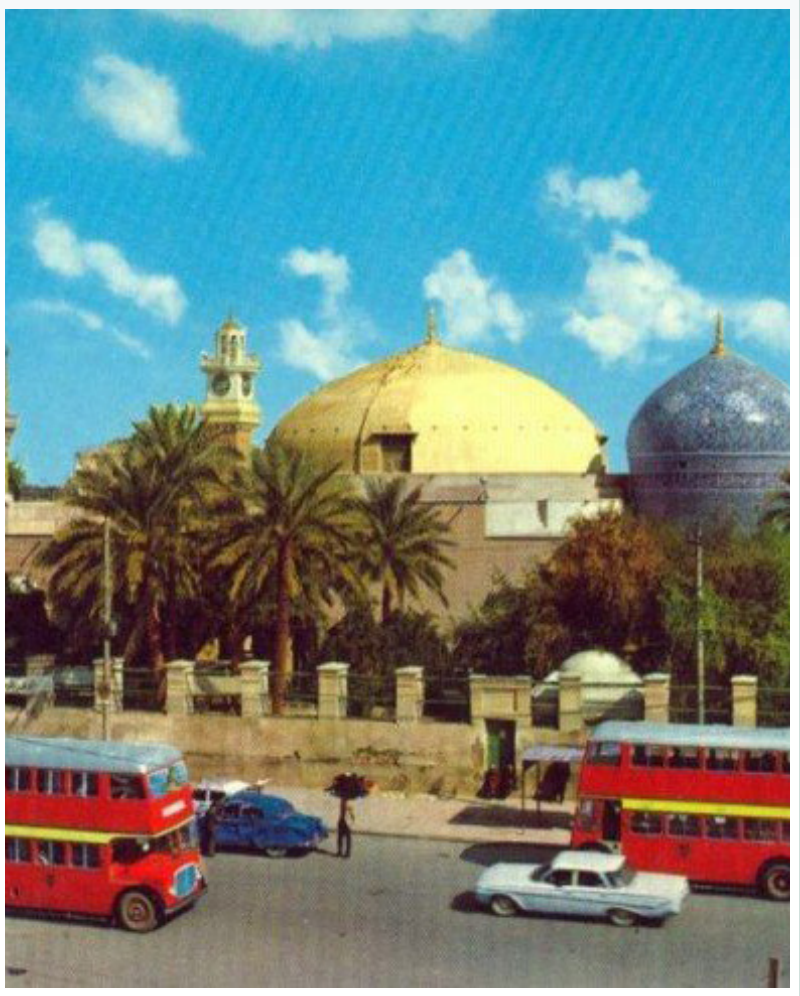

بغـدادُ يـا وجـعَ القصيـدة كلّمـا ... فاضـت جـروحٌ، بـتِّ أنـتِ المُلهِمـا
بغـدادُ يـا ظِئـرَ الكرامـةِ والإبـا ... النّخـلُ يـا أختـاه أنهَكَـهُ الظّمَـا
مُـذْ حـاصروك وقتَّلـوك فإنّنـا ... كهشـيمِ محتظـرٍ تخضّـبَ عَنْدَمَـا
يـا نخـلُ هـم دفعـوا العـراق إلى البِلى ... أطِـلِ النّحيـبَ عليهـمُ والمأتمـا
مـا عـادَ مـوّالٌ يشـنِّفُ سـمعَنا ... مـا عـاد دجلـةُ بالغـلالِ مُنَعّمـا
أنـتِ التـي أنْبَـتِّ كلّ غضنفـرٍ ... يحمـي العريـن، ونـار بـأسٍ أضرمـا
ككـواسر العِقبـان في سـاح الوغـى ... البيـضُ تشـهدُ والبنـادقُ والدّمـا
اسـأل عـن الفرسـان مـن ردوا الخنـا ... صحِبـوا الأصائـلَ والسّـنان اللّهْذَمـا
اسـأل علـوجَ البغـي عـن أمجادنـا ... كيـف الصّـلاحُ أنوفَهُـم قـد أرغمـا
أعـلى نـداءَ اللّـه في الأقـصى الّـذي ... سـيمت مآذنُـه وعـادَ مُكرّمـا
يبكـي الرّبيـعُ نُضـارَه وبريقَـه ... يبكيـكِ تُـرْبُ الأرض مـعْ قَطْر السّـما
تبكـي الحضـارةُ أسَّـها وعمادَهـا ... ورِقـاعَ فخـر والغمـامَ المُفعَمـا
تبكـي عليـك الطّـيرُ في وُكُناتهـا ... دوحُ العـراق ومـاؤه يبكـي الحِمـى
دار السّـلام منـارُ حـقٍّ في الدّجـى ... كنْـتِ السّـوارَ لنـا يَزيـنُ المعصمـا
يـا منـزلا يشـكو الصّبابـةَ والجـوى ... مِـن بعـد شـهدٍ قـد جنيـتِ العلقَمـا

جدارية عليها نحت بارز من قصر الملك ثغلات بلاسر الثالث في نمرود



تعود الجدارية إلى العام ٧٢٨ قبل الميلاد تقريبا، ويظهر فيها كاتب آشوري يحمل قلماً ولوحاً من الطين يسجل عليه الغنائم المأخوذة من مدينة مهزومة، وكان الكاتب يمثل سلطة الملك في الرسائل المكتوبة، إذ يكتب بطريقة رسمية تشير إلى النفوذ المطلق للملك فتبدأ رسالته : «لقد أمروني /كتبوا إلي من القصر».

وقد كانت مسؤولية كاتب القصر هو أن يكون وصيا على لغة السلطة الملكية الآشورية، وهذا النمط من الكتابة يجعل من السهل التعرف على الرسالة الملكية على الفور، ونلاحظ القلم المستخدم في الكتابة عبر الطين واضح في الصورة.

الترابط الأسري كان أسلوب الحياة في بلاد الرافدين

إضافة رائعة تركز عليها ملحمة گلگامش، وهو الترابط الأسري الذي كان أسلوب الحياة في بلاد الرافدين، إذ نجد في الملحمة، أنه حينما رأى الصياد «انكيدو» في الغابة وهو يشرب الماء مع الوحوش ويقتات على الحشائش ويتجول مع الحيوانات وينام معها وله مشظهر وبنية مخيفتين، ظل يراقبه عدة أيام ولم يتخذ أي تصرف إلا بعد أن أخذ المشورة من والده الذي نصحه بالذهاب إلى أوروك ففيها ملك عظيم هو گلگامش وهو الوحيد القادر على مواجهة «انكيدو» المرعب.

أيضا نرى في الملحمة أن گلگامش يستشير والدته قبل أن يُقدم على أي مغامرة مصيرية، وتنصحه والدته بأن يأخذ الإذن من الآلهة. ونرى أن الصياد البسيط يستشير والده ويأخذ بنصيحته والملك العظيم يستشير والدته ويأخذ بنصيحتها، فلا فرق بين ملك و بين رجل بسيط، فالعلاقات الأسرية لها عظمتها في بلاد الرافدين.



الميثاق تحاور

الدكتور عبد الحميد السعدون

(باحث وأكاديمي عراقي)



هذه المجالس لا يرتجى منها خير أبدا وذلك لأنها مجرد حلقة زائدة لا معنى لها، والغرض من إعادة تشكيلها بعد إلغائها في زمن العبادي وهو الاسترزاق على حساب الشعب وفتح باب آخر للفساد الذي عشعش في كل مفاصل الدولة، وأن الدعوة لإعادة تشكيلها جاءت بعد إصرار حيتان الفساد من الأحزاب المتنفذة لغرض إيجاد مواقع لأعوانهم يسهل عليهم من خلالها نهب ميزانيات المحافظات

لا نستغرب الاستقطاب السياسي والطائفي والعشائري الذي بات عنوانا لهذه الانتخابات وغيرها من الانتخابات، فالاحتلال الأجنبي للعراق قد اتبع مع العراق سياسة فرق تسد، وأن ما يسمى بالدستور قد جعل من الشعب العراقي الواحد الموحد كيانات ومكونات طائفية وعشائرية ومناطقية للأسف الشديد

الحقيقة هي أن مجالس المحافظات لا ضرورة ولا حاجة لها أصلا لأنها حلقة زائدة وباب من أبواب الفساد، ولذلك لا ضرورة لهذه المجالس ولا حاجة لإجراء انتخابات سواء في هذه الظروف أو غيرها، فهذه المجالس لا تهدف إلا لشرعنة فساد الفاسدين من خلال مشاريع وهمية تخصص لها مبالغ ضخمة من ميزانيات المحافظات لتذهب إلى جيوب الفاسدين

ما انتفاضة تشرين التي قادها شباب العراق من الفئات العمرية التي ولدت بعد الاحتلال الأجنبي الغاشم والتي استهدفتها حملات التضليل والتزييف والتجهيل إلا دلال قاطع على أن هذا الشعب العظيم قادر بعون الله تعالى على إعادة الأمور إلى نصابها وتصحيح مسيرة هذا الوطن العزيز

الميثاق| في ظل الفوضى العارمة في العراق خاصة مع وجود عدد مهول من الأحزاب والحركات التي تدعي السياسية، كيف تنظرون إلى انتخابات مجالس المحافظات التي سبق وتم إلغاؤها لفشلها وفسادها، والآن هناك إصرار كبير على إعادة تشكيلها من جديد؛ وكيف ترى هذا التخبط؟

السعدون| هذه المجالس لا يرتجى منها خير أبدا وذلك لأنها مجرد حلقة زائدة لا معنى لها، والغرض من إعادة تشكيلها بعد إلغائها في زمن العبادي وهو الاسترزاق على حساب الشعب وفتح باب آخر للفساد الذي عشعش في كل مفاصل الدولة، وأن الدعوة لإعادة تشكيلها جاءت بعد إصرار حيتان الفساد من الأحزاب المتنفذة لغرض إيجاد مواقع لأعوانهم يسهل عليهم من خلالها نهب ميزانيات المحافظات لتذهب إلى جيوب الفاسدين بدلا من أن يستفيد منها الشعب الذي يعاني الفقر ونقص الخدمات وتهالك البنى التحتية.

الميثاق| بماذا تفسر تصاعد الصراع بين مرشحي انتخابات مجالس المحافظات؟ على الرغم من أن نتائجها معروفة سلفا، في ظل انعدام نزاهتها وعدم مصداقيتها؟

السعدون| إن تصاعد الصراع بين مرشحي الانتخابات هو دليل آخر على أن الهدف هو نهب أموال الشعب لأن هؤلاء ليس في وارد تفكيرهم سوى الاستحواذ على ميزانيات المحافظات من خلال مشاريع وهمية لا وجود لها، ولهذا نراهم يتقاتلون على الفريسة، فهؤلاء المرشحون هم واجهات للأحزاب المتنفذة التي عاثت في العراق فسادا على مدى العشرين سنة الماضية والتي ضاق بها الشعب ذرعا، ونتيجة لإحجام الشعب عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع وهدم المشاركة في الانتخابات، توجهت تلك الأحزاب إلى تشكيل واجهات تابعة لها لتدخل الانتخابات بأسماء مختلفة ولتوهم الشعب أن هذه الواجهات ليست تابعة لها، ولهذا فلا جدوى من هذه الانتخابات ولا فائدة ترتجى منها.

الميثاق| ما هي مخاطر استخدام المال السياسي ولا سيما الخارجي في الانتخابات، وأين تكمن خطورته على المشهد السياسي ومن يقف وراءه، خصوصا أن هناك تحذيرات من تبديد المال العام بدعم من حيتان الفساد على انتخابات لا فائدة منها، والخاسر فيها المواطن وحاجاته؟

السعدون| الفساد الذي استشرى في مفاصل الدولة منذ ٢٠٠٣ قد أدى إلى ظهور طبقات فاحشة الثراء من الطبقات الدنيا في المجتمع العراقي، ومن الأحزاب التي تدين بالولاء إلى دول أجنبية ليس لها ولاء للوطن، وهذه العناصر تأتمر بأمر الأجنبي وتعمل على تنفيذ مخططاته وأجنداته في العراق، ولهذا فإن هناك خطرا كبير على الوطن والشعب يتمثل في تبوء تلك العناصر مواقع المسؤولية في الدولة وذلك لأنها لا تعمل لمصلحة الوطن والشعب بل تعمل لمصالح دول وجهات خارجية لا تريد للعراق النهوض والتقدم والازدهار.

الميثاق| وما هي فرص تأجيل انتخابات مجالس المحافظات وتوقيتها مع الانتخابات العامة العام المقبل؟

السعدون| لا اعتقد أن انتخابات مجالس المحافظات سيتم تأجيلها، وذلك لأن الأحزاب المتنفذة والجهات الخارجية التي ترتبط بها تلك الأحزاب وتعمل على وفق أجندتها ومخططاتها مصرة على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

الميثاق| الاستقطاب السياسي والطائفي والعشائري هو عنوان انتخابات مجالس المحافظات؛ كيف تفسره؟

السعدون| لا نستغرب الاستقطاب السياسي والطائفي والعشائري الذي بات عنوانا لهذه الانتخابات وغيرها من الانتخابات، فالاحتلال الأجنبي للعراق قد اتبع مع العراق سياسة فرق تسد، وأن ما يسمى بالدستور قد جعل من الشعب العراقي الواحد الموحد كيانات ومكونات طائفية وعشائرية ومناطقية للأسف الشديد، وهذه هي سياسة المحتل دائما التي تعمل على فرقة الشعب الواحد لكي يسهل عليها تروضه ونهب خيراته وتسلط عملاء على الشعب يعملون لصالح الأجنبي الغاشم.

الميثاق| هناك من يسعى لتسويق نفسه طائفيا وتارة بالتلويح بورقة ما يسمى الحشد الشعبي؟

السعدون| من المؤكد أن هذه الأحزاب التي جاءت مع المحتل الأجنبي الغاشم لا تعرف غير البضاعة الطائفية الفاسدة فهذه هي بضاعتها الوحيدة التي تحاول من خلالها تسويق نفسها بعد أن أيقن الشعب بكل فئاته أن هذه الأحزاب الطائفية هي الشر بعينه وأن الخلاص منها بات ضرورة قصوى بعد أن عاثت في الوطن فسادا وتفتيلا وتهجيرا، فلم يبق لهذه الأحزاب الفاسدة غير الورقة الطائفية البغيضة ولكي تلعب بها في محاولة يائسة لإيهام الشعب أن هناك من يتربص به على أسس طائفية، ولكن الشعب قد فهم اللعبة وأيقن تماما أن لا طريق للمحافظة على وحدة العراق الوطنية وسلامته الإقليمية وسيادته واستقلاله سوى طريق الخلاص من هذه الأحزاب الفاسدة التي تتستر بستار الدين تارة وبستار الطائفية تارة أخرى، والتلويح بورقة الحشد الشعبي الذي لم يتشكل إلا بأمر من الحرس الثوري الإيراني من أجل تحييد الجيش العراقي وجعل ما يسمى الحشد الشعبي الذي يتلقى أوامره من الحرس الثوري الإيراني بديلا للجيش العراقي بهدف السيطرة على العراق والتحكم بمقدراته وخيراته، بل أن هناك عناصر في الحشد الشعبي يتقاضون رواتبهم من الحرس الثوري الإيراني.

الميثاق| وعلى الرغم من فشلهم وعدم قدرتهم على تنفيذ ما تعهدوا به؛ مرشحون يعيدون تدوير أنفسهم بالمال السياسي والتلويح بالسلاح؟ كيف ترد؟

السعدون| من المعلوم أن هذه الطغمة الفاسدة التي تسلطت على رقاب الشعب العراقي لا تجد ما تسوق به نفسها إلى الشعب سوى المال السياسي من السحت الحرام الذي نهبته من أموال الشعب فهم يحاولون من خلال المال الذي سرقوه عن طريق الفساد أن يشتروا ذمم البعض من ضعاف النفوس لكي يجملوا صورهم القبيحة أمام الشعب، وعندما يعجزون عن تسويق انفسهم عن طريق المال الحرام لا يتوانون أبدا عن استخدام لغة التهديد والوعيد والاستخدام المنفلت للسلاح حيث أن البلد يشهد الآن غياب القانون وضعف الدولة بسبب سيطرة الميليشيات والدولة العميقة على مقدرات البلد فالتهديد والترهيب واستخدام السلاح هو الوسيلة التي يلجأ إليها هؤلاء الفاسدون من أجل الاحتفاظ بكرسي السلطة.

الميثاق| برأيكم لماذا تتصدر العناوين الطائفية والتهديد بالسلاح والعنف المشهد السياسي والانتخابي ومن المستفيد منها؟

السعدون| قلنا إن الأحزاب الفاسدة المتسترة بغطاء الدين قد عجزت أن تقدم للوطن والشعب أي منجز في مجال الخدمات أو البنى التحتية أو التربية والتعليم أو الصحة أو في أي مجال من مجالات الحياة، بل أن منجزها الوجيد هو إشاعة الفساد في مفاصل الدولة ونهب أموال الشعب، ولهذا فإن الشعب قد فقد الثقة بها نهائيا، ولا يثق بالانتخابات أو من يأتي عن طريق الانتخابات لان النتيجة معروفة مسبقا وأن هذه الأحزاب الفاسدة واتباعها هم من سيفوزون بالانتخابات، ولهذا تلجأ هذه الأحزاب إلى التهديد والعنف والترهيب واستخدام السلاح المنفلت من أجل فرض نفسها بالقوة، فهي لا تتردد أبدا عن استخدام كافة الوسائل والسبل غير المشروعة من أجل الاحتفاظ بالسلطة ونهم أموال الشعب.

الميثاق| وما هي انعكاساتها على مسار الوضع العام الذي يخضع برمته للعامل الخارجي؟

السعدون| أنا لا اعتقد أن هذه الانتخابات وما يتمخض عنها من نتائج سوف تكون لها أي انعكاسات على الوضع العام، فالانتخابات هي مسرحية مفضوحة ومعروفة النتائج وليس لها أي تأثير على الوضع العام، وذلك لأن الغرض منها هو المجيئ بفاسدين جدد يتولون تسهيل مهمات الفساد ومشاريعه لحيتان الفساد الكبيرة وسيبقى الوضع في العراق يدور في حلقة مفرغة لا يمكن الخلاص منها إلا بإزالة هذه الطغمة الفاسدة وتخليص العراق وشعبه من شرورها، فالوضع الذي يعيشه العراق منذ عام ٢٠٠٣ هو وضع شاذ ولا يمكن أن يستمر.

الميثاق| هناك توقعات وقراءات كبيرة تشير إلى عزوف الناخبين عن المشاركة بالانتخابات؟ لماذا بتقديركم؟

السعدون| هذه ليست توقعان ولا قراءات، بل هي حقائق على الأرض نلمسها يوميا وتفصيليا ونعيش وقائعها من خلال آراء الناس وما ينشر على وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال حواراتنا ومناقشتنا مع الآخرين، حيث هناك توجه عام لدى الشعب عموما بعدم المشاركة في الانتخابات وذلك لأن الشعب قد فقد الثقة نهائيا بهذه الأحزاب الفاسدة أولا، وثانيا لأن هذه الانتخابات معروفة النتائج مسبقا فالوجوه هي نفس الوجوه أو واجهتها المزيفة، ولأن الشعب لا يتوقع خيرا من هذه الأحزاب الفاسدة على الإطلاق.

الميثاق| على رغم حصول المحافظات على موازنات ضخمة إلا أن واقعها الخدمي متخلف وتفتقر للتطور وينخرها الفساد؛ برأيكم ماذا ستضيف المجالس المحلية للواقع السياسي والخدمي المنهار في جميع المدن العراقية، علما أنها إحدى أبواب الفساد واستمرار انهيار الخدمات؟

السعدون| قلنا بشكل واضح أن السبب الرئيس لإعادة تشكيل مجالس المحافظات هو العمل على نهب ميزانيات المحافظات لا سيما في ضوء ارتفاع أسعار النفط وحصول العراق على إيرادات ضخمة تكي لإعادة إعمار البلد وتطويره والنهوض بواقعه المرير، ولكن للأسف الشديد فإن حيتان الفساد التي أمنت العقاب بسبب غياب الدولة والقانون بدأ لعابها يسيل على تلك الأموال التي تم تخصيصها للمحافظات من أجل النهوض بواقعها، فعملت تلك الأحزاب وبإصرار على إعادة مجالس المحافظات لكي تكون بابًا واسعا للفساد ونهب ميزانيات المحافظات.

الميثاق| بتقديركم في ظل ما يعيشه العراق من أزمات خطيرة هل إجراء انتخابات مجالس المحافظات ضرورية بالوقت الحاضر؟

السعدون| الحقيقة هي أن مجالس المحافظات لا ضرورة ولا حاجة لها أصلا لأنها حلقة زائدة وباب من أبواب الفساد، ولذلك لا ضرورة لهذه المجالس ولا حاجة لإجراء انتخابات سواء في هذه الظروف أو غيرها، فهذه المجالس لا تهدف إلا لشرعنة فساد الفاسدين من خلال مشاريع وهمية تخصص لها مبالغ ضخمة من ميزانيات المحافظات لتذهب إلى جيوب الفاسدين.

الميثاق| برأيكم هل يمكن القول في ظل الوعي الشعبي الرافض لكل الانتخابات: أن هناك اتجاها شعبيا جماهيريا أصبح يرفض الخطاب الطائفي الذي تثيره الأحزاب الطائفية المتسلطة على رقاب العراقيين، لأنه لم يعد كافيا للتغطية على فشل وفساد هذه الأحزاب وحكوماتها، وهل نحن أمام ثقافة شعبية عراقية وطنية يمكن أن تتبلور إلى تيار فكري وسياسي يمكن أن يسيطر على مستقبل العراق؟

السعدون| الشعب العراقي شعب حي ووريث حضارة عمرها ١٢ ألف سنة، وهذا الشعب لا يمكن ترويضه بخطابات طائفية بغيضة أو بخزعبلات عفا عليها الزمن، وبالرغم من الحملات التثقيفية الكبرى التي تنفذ منذ أكثر من عشرين عاما وما تقوم عليه من أساليب التجهيل والتزييف المنهج للحقائق ومحاولات طمس الهوية الوطنية العراقية وإشاعة النعرات الطائفية البغيضة، فقد ظل الشعب العراقي عصيا على الترويض رافضا لكل محاولات النيل من وحدته الوطنية وتفكيك نسيجه الاجتماعي المتماسك، وبقيت فئات الشعب العراقي ومكوناته القومية والدينية تشكل ألوانا زاهية في الطيف الوطني العراقي، وما انتفاضة تشرين التي قادها شباب العراق من الفئات العمرية التي ولدت بعد الاحتلال الأجنبي الغاشم والتي استهدفتها حملات التضليل والتزييف والتجهيل إلا دلال قاطع على أن هذا الشعب العظيم قادر بعون الله تعالى على إعادة الأمور إلى نصابها وتصحيح مسيرة هذا الوطن العزيز وأن التيار الوطني الرافض لهذه الأحزاب وسائسها وأجنداتها الخارجية سينمو ويكبر وبلقي بهذه الأحزاب الفاسدة في مزابل التاريخ، وأن غدا لناظره

مجالس المحافظات فساد ومفسدون

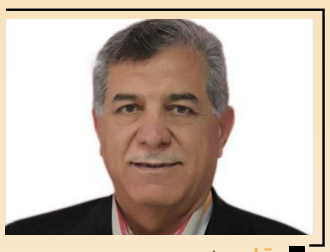

بقلم : أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي
(أستاذ الدعاية الإعلانية)



تتزامن انتخابات مجالس المحافظات (إن أجريت؟!!!) مع ظروف بالغة التعقيد وانفلات أمني تقوده المليشيات التابعة لولي الفقيه في طهران، ومسرحية أخرى بادعاء وجود صراع بين هذه المليشيات والاحتلال الأمريكي التي تغطي أكاذيب نظام طهران بالدفاع عن فلسطين وتحريرها من العدو الصهيوني المغتصب... والاحتلال يمتلك من القدرة والإمكانات التكنلوجية وغطاء الاتفاقيات المعلنة والسرية التي عقدها مع ذات الجهات التي تدعي أنها تحاربه ما يجعله يهيمن على الخيارات والقرارات العسكرية

وبالتالي فإن تحديات سياسية وأمنية كبيرة ستواجه القائمين على السلطة في المركز أو في المحافظات، بسبب ارتباط هياكل النظام السياسي المتهرئ في العراق المحتل وتوزع مراكز القوى فيها، بالرؤية والقوة الأميركية والبريطانية منذ البداية، بالتوافق والتخادم مع الدور اللعين لملالي طهران ودخولهم من خلال ذيولهم بكل تفاصيل العملية السياسية الفاشلة.

الانتخابات ستولد ميتة

استنادا إلى ما جاء في بيان رقم (٧) الصادر عن مركز الخبرة الانتخابية للدراسات والتدريب الذي حذر من عدم مشروعية قانون تعديل المفوضية رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩ واحتمالية إبطال انتخابات مجالس المحافظات المقبلة وجاء بالبيان أن مجلس النواب صوت في جلسته الاستثنائية المنعقدة في يوم الأربعاء الموافق ٢٢ تشرين الثاني المنصرم على مقترح قانون تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٩. ووجد المركز أن هناك خطورة في احتمال إلغاء انتخابات مجالس المحافظات المقبلة، إذا ما تم الطعن في هذا التعديل نظرا للأسباب الآتية:

١- سبق للمحكمة الاتحادية أن افتت في قرار سابق لها (رقم ٩/ اتحادية/ لسنة ٢٠٠٩) بحتمية المباشرة بانتخاب رئيس جديد لمجلس النواب في أول جلسة له لمعالجة خلو المنصب.

٢- نص القرار أنه في حال عدم التوصل إلى انتخاب رئيس جديد للبرلمان بعد المباشرة به يحق لنائب الرئيس إدارة الجلسات. وعليه لن تصح الثانية إلا بعد إجراء الخطوة المشار إليها في (١)

٣- لم يلتزم مجلس النواب بقرار المحكمة الاتحادية رقم(٩) لسنة ٢٠٠٩ وعقد جلسة استثنائية تمت فيها القراءة الأولى ثم قراءة ثانية من دون المباشرة بانتخاب رئيس جديد لمجلس النواب. بينما تم رفع فقرة انتخاب الرئيس في يوم التصويت على التعديل من جدول الأعمال.

٤- لم يفرق قرار المحكمة الاتحادية المشار إليه آنفا بين الجلسة الاعتيادية والجلسة الاستثنائية، لكنه أشار إلى الجلسة الأولى التي تأتي بعد خلو منصب رئيس مجلس النواب، والقاعدة الأصولية تقول إن المطلق يجري على إطلاقه مالم يقم دليل التقييد نصا أو دلالة. كما لم يفرق النظام الداخلي بينهما أيضا في نص المادة (١٢/ ثالثا)

٥- فرق قرار حكم المحكمة الاتحادية بين حالتي الخلو والغياب المنصوص عليهما في المادة (١٢/ ثالثا) والمادة (٣٥ / اولا / أ وثانيا / أ) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

٦- ستجري انتخابات مجالس المحافظات وفقا لهذا التعديل، وبالتالي أي طعن بهذا التعديل لدى المحكمة الاتحادية وقبوله يعني بين ما يعنيه إبطال هذه الانتخابات حكما

وعليه ومن منطلق الحرص على توفير بيئة آمنة ومستقرة للانتخابات يدعو مركز الخبرة الانتخابية مراجعة هذه الآليات والالتزام بقرار المحكمة الاتحادية رقم (٩ /اتحادية/) لسنة ٢٠٠٩ وعدم تعريض الانتخابات لأية احتمالات تخل بمشروعيتها وتؤدي إلى إبطالها.

العراق المحتل غير مؤهل لممارسة الديمقراطية

لم يعد خاف على أحد أن الدولة العميقة التي يقودها نوري المالكي هي من تنفرد بكل القرارات والتوجهات في العراق المحتل سيما بعد أن تبرع مقتدى الصدر بحصة تياره لخصومه ربما بإيعاز من جهات خارجية، وبعد أن تخلص المالكي والإطار من حليفهم بالأمس محمد الحلبوسي رغم كل ما قدمه لهم من تنازلات؟؟!!! مع وجود حكومة دمى يقودها دعائيا

> أنها أحزاب فشلت في تمرير كذبتها التاريخية باعتماد منهجا إسلاميا لإدارة الدولة والعملية السياسية والحقيقة التي ترسخت في أذهان الجميع بأن هؤلاء ليسوا سوى شرذمة من الأفاقين والمدعين ممن تفشت الضلالة في عقولهم ونفوسهم ورشحت على سطوح أفعالهم وممارساتهم من جرائم بحق الشعب العراقي ولاسيما القتل والتغييب والسرقات ونشر الفساد والرذيلة في مجتمع كان الأكثر تحصنا منها قبل الاحتلال

أمام العراقيين شخص منزوع الإرادة والصلاحيات، ولا يدري كيف يدافع عن نفسه في مشهد معقد لا حول له ولا قوة في مواجهته... انقطع الحوار السياسي وحالة الجمود بين الحين والآخر بسبب النزاع العنيف بين أقوى الشخصيات والكتل السياسية المشاركة في الحكومة... لم تتمكن حكومة الدمى من تلبية المطالب الرئيسية التي طرحها المحتجون، مما أدى إلى وصفه بأنه انهيار إضافي في العقد الاجتماعي بين الحُكام والمحكومين، واصلت سلطات حكومة تهديد حقوق الإنسان الأساسية واستهدفت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني رغم إعلانها عن خطط دعائية جديدة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان في العراق. الانتفاضة، والعنف، والمحاسبة في حالات قتل وتشويه واختفاء المعارضين، حتى بالنسبة للاغتيالات البارزة لنشطاء لكن القضاء المسيس أجبر في مناسبات عديدة على تأجيل المحاكمات دون محاكمة المتهمين بها.

وعدت الحكومة بإجراء إصلاحات مزعومة لكن بدل ذلك تم استهداف منتقدي الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان بقوانين تشهير فضفاضة.. كما تم استهداف النساء المطالبات بحقوق المرأة يشمل هذا العنف القتل والاختطاف والتعذيب الممنهج بكل أشكاله. تسلط الطبيعة لهذا العنف الضوء على مناخ الإفلات من العقاب الذي يستفيد منه مرتكبو العنف وهم محسوبون على الأحزاب اللا إسلامية التي تتحكم بمصير العراق وأهله.

يساعد هذا الإفلات من العقاب السياق السياسي الذي سمحت فيه النخب السياسية التي تسيطر على الجماعات المسلحة المرتبط بالحشد الشعبي، التي تتبع شكليا لرئيس الوزراء (علما أن رئيس الوزراء الحالي يشتكي من عدم علمه بالقرارات التي تصدر من قيادات الحشد ليس على مليشيات الحشد بل على قيادات الجيش والأجهزة الأمنية والمسلحة الأخرى)

مشاكل العراق لها أول وليس لها آخر ابتداءً من التطرف واستيلاء الجماعة المسلحة على القرار السياسي والأمني

ووجود ملايين من المواطنين النازحين، الذين تزداد معاناتهم كل يوم أكثر من سابقه والخطر على التعليم والبيئة والصحة ووو... يُعتبر العراق بحسب تقارير خامس أكثر الدول تأثرا بالاحتباس الحراري وتغير المناخ. تُفاقم الظروف السياسية من آثار ارتفاع درجات الحرارة، وتفاقم الجفاف، وتزايد أعداد العواصف الرملية. ساهم سوء الإدارة، بما في ذلك سوء إدارة المياه، في مفاقمة آثار الجفاف.

إن انتخابات المحافظات المشكوك بإجرائها لا يمكن الركون إلى نتائجها وما ستفرزه دون النظر إلى بقية المشهد العراقي، الذي تضررت فيه بنية الدولة كما تخضع لوجود تدخلات لأطراف خارجية، ويتطلب تقدير أهمية النتائج التي يمكن أن تسفر عنها، ولا سيما تحديد طبيعة علاقات القوة هناك والمدى الذي يمكن أن تبلغه القوى السياسية المشكوك بولاء غالبيتها في جديتها باختيار الممارسة الانتخابية والعملية الديمقراطية إجمالا في تحديد أدوارها وخياراتها.

وليس من الطبيعي الركون التلقائي إلى ما تفرزه الصيغ الديمقراطية في بلد مثل العراق حيث تعاني فيه ركائز الدولة من أضرار جسيمة، وما زال يخضع للاحتلال الأجنبي، ويلازم مجتمعه وطبقته السياسية الفاسدة هاجس تداعيات أحداث طائفية دامية ويعاني وضعا أمنيا هشا، فضلا عن أنه يشكو من غياب مؤسسات رقابية فاعلة تتكفل بحماية متطلبات النظام الديمقراطي ومعاييره، أو بيئة اجتماعية وسياسية وحتى قانونية كفيلة بتوفير مثل هذه المتطلبات والمعايير أصلا.

فهذه الإشكاليات تجعل من الاعتماد المطلق على الأرقام التي يمكن أن تسفر عنها الانتخابات المحلية تبسيطا مخلا بصورة المشهد العراقي المعقد، لكن لن يكون لهذه النتائج بوصفها أحد المتغيرات ذات الشأن أن تؤثر على طبيعة الأحداث في المستقبل المنظور وهي مرحلة حبلى بتوقعات لأحداث ستزيد من تعقيدات المشهد المأزوم في العراق المحتل وأكثر المتضررين كالعادة هو المواطن العراقي المستضعف؟!!!

ماذا تبقى من المياه الجوفية في منطقتنا ؟



بقلم : وليد الزبيدي
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

ينصب اهتمام عامة الناس على ما يشاهدون، لكن وفي أحيان كثيرة لا بد من التركيز على ما لا نراه، فقد يكون أكثر أهمية وخطورة مما نراه، وهذا ما يحصل في قضيّة المياه الجوفية في منطقتنا، إذ طالما سررت نفوسنا بمشاهد المياه المتدفقة في أنهارنا (النيل ودجلة والفرات والليطاني وأنهر عديدة أخرى)، ولم يدقق الكثيرون بالثروة المائية الدفينة في الأرض «أي المياه الجوفيّة» التي تعرضت للإهمال من قبل الحكومات والجهات المعنية وفي الوقت نفسه تعرضت للسطو والسرقة المنظمة من قبل آخرين.

فهل ثمة حاجة وضرورة لمراجعة هذه القضيّة؟

تتسع دائرة المعلومات التي تنذر بخطورة أوضاع المياه، حيث تتراجع كمياتها بصورة غير مسبوقة، و قبل أكثر من عقدين اقتصرت التحليلات على الحروب التي قد تنبثق بسبب الصراعات السياسية على المياه، وظهرت الكثير

> لا شك أن المياه الجوفية في المنطقة تتأثر وتقل كلما سحبت منها بعض الكميات، ولكن كما يقول العالم فاروق الباز – يمكننا الحفاظ عليها عن طريق حفر الآبار على مستويات مختلفة، كما يمكن الحفاظ عليها بإخضاعها للدراسة الصحية، مشير إلى أن معرفتنا العلمية بالمياه الجوفية ما زالت حتى الآن رديئة ولا تؤهل لإطلاق أحكام قاطعة بشأنها

من الأبحاث والدراسات بهذا الخصوص، وفي وقت مبكر – وإن كان بمستوى أقل – تركزت الدراسات وتحديدا في أواخر القرن العشرين وفي بداياته على قضيّة المياه العذبة، مع تأكيدات على خطورة مستقبل هذه المياه ووضع بعض الخبراء لهذه الأزمة سقفا زمنيا لا يتجاوز نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، ولم يُلتفت لجانب آخر من قضيّة المياه وهي المياه الجوفيّة إلا قلة قليلة من العلماء والخبراء، وفي مقدمة هؤلاء الدكتور فاروق الباز، فقد أورد معلومات في غاية الخطورة، إذ حذر من ممارسات إسرائيلية في قضيّة المياه الجوفيّة، مؤكدا أن إسرائيل تسحب كميات كبيرة من مياه حوض (الحماد) في حين لا يسحب منها الوطن العربي شيئاً، وكان جلّ الحديث عن الأنهار فقط كالفرات ودجلة والنيل والليطاني، و الأنظار تركز على المياه السطحية، وتم نسيان أو تجاهل المياه الجوفية، التي قد تكون أهم، لأنها وعلى المدى الطويل، وخصوصاً في الأماكن المطيرة تتجدد وتزيد مما يجعلها ذات أهمية قصوى في المستقبل. كما يقول الدكتور الباز.

ووردت معلومات في دراسة نشرتها مجلة (ساينس) الأميركية في عددها الصادر بداية العام ١٩٩٦أي عندما كان القرن العشرين في سنواته الأخيرة، إلى أنه على العكس من الثروات المهمة الأخرى مثل النفط والنحاس والقمح فإن المياه العذبة ليس لها بدائل. وأوضح معدو الدراسة إلى أنه يفتقر تحديد حجم المياه العذبة على الأرض إلى الدقة الكافية، بسبب اختلاف وسائل القياس، ويعتمد واضعو الدراسة رقماً يتراوح بين ٣٣٥٠٠ كيلومتر مكعب و٤٧ ألف كيلومتر مكعب. وصدرت تحذيرات من خطورة مستقبل المياه الجوفيّة في المنطقة.

ودقت الدراسة ناقوس الخطر من خطورة القادم من السنوات مؤكدة أن المياه العذبة قد لا تكون كافية بعد ثلاثين عاماً من تاريخ نشرها عام ١٩٩٦. وبهذا تعيش المنطقة والعالم أزمة المياه التي استشرف أبعادها ومستوياتها الخبراء في تلك الفترة

وتحذر هذه الدراسة من أن المياه العذبة قد لا تكون كافية بعد ثلاثين عاماً من تاريخ نشرها عام ١٩٩٦.

ولا شك أن المياه الجوفية في المنطقة تتأثر وتقل كلما سحبت منها بعض الكميات، ولكن كما يقول العالم فاروق الباز - يمكننا الحفاظ عليها عن طريق حفر الآبار على مستويات مختلفة، كما يمكن الحفاظ عليها بإخضاعها للدراسة الصحية، مشيراً إلى أن معرفتنا العلمية بالمياه الجوفية ما زالت حتى الآن رديئة ولا تؤهل لإطلاق أحكام قاطعة بشأنها.



مجالس المحافظات.. الحلقة المضافة

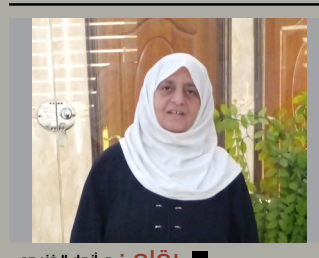

بقلم : د. أنوار الخزرجي
(أكاديمية وباحثة عراقية)

بدعوى التخلص من مركزية الدولة وشمولية الحكم، عمدت الولايات المتحدة إلى إيجاد مجالس المحافظات وأخرى للأقضية والنواحي، ليكون حكم المناطق بأيدي أبنائها بما يشبه إلى حد ما الأنظمة البلدية في بريطانيا وألمانيا وغيرها.

الصلاحيات الأكبر هنا لمجالس المحافظات.. هذه الصلاحيات تشمل التصرف بميزانية المحافظة وبما يسمى أموال تنمية الأقاليم، ولا يمكن لأي مشروع أي يمرر دون المرور بهذا المجلس لغرض المصادقة باستثناء المشاريع ذوات المبالغ البسيطة والتي تقع ضمن صلاحية المحافظ.

في إحدى المحافظات كان لا بد لمقدم أي مشروع أن يدفع نسبة لأعضاء مجلس المحافظة للمصادقة على مشروعه، هذه النسبة تبلغ ١٥ بالمائة من المبلغ الإجمالي للمشروع!

في موسم الميزانيات الانفجاريات وجفاف المياه عرض من أثق بهم على زميلة له أن تبادر بمشروع إروائي بمواصفات معينة ضمن اختصاصهم، اتصلت بعضو مجلس محافظة تعرفها شرحت لها ما تريد فعرفتها على زميلة لها في المجلس... كانت عضو المجلس تدريسية في نفس الجامعة وكان معها في مكتبها أخ لها... شرحت لهما الفكرة فتحمسا لها لأنها ذات نفع عام... تواصلت معهما لإتمام المهمة؛ تبنيا المشروع وكأنه لهما ولم يتركا جهدا يمكن أن يقدم إلا وقدماه .. حتى صادقت وزارة التخطيط على مشروعها !!

بارك لها الأخ إقرار المشروع وحذرها من أن يسرق الجهد فالمجلس يأخذ نسبة لتمرير المشاريع وهو قد حصل لها على إقرار وزارة التخطيط فلم تعد هناك حاجة للمجلس وتدخله في القرار؛ إلا أن البطانة لم يكملوا لها الإجراء للإحالة بدون دفع النسبة فلم يتم المشروع؛ وحذف رغم مصادقة وزارة التخطيط!!

في حين سرب إلى الإعلام حينها أن مجلس إحدى المحافظات الجنوبية يجبي نسبة ٦ بالمائة من أجور المشاريع المحالة

العودة إلى مجالس المحافظات الملغاة، إعادة لحلقة من حلقات الفساد التي تسيطر عليها مافيات الأحزاب، ناهيك عن المخصصات والسيارات والحمايات وأجور الوقود والاتصالات للأعضاء مما تشكل جميعها ضغطا على ميزانية الدولة لصالح الأحزاب المتنفذة وأعضائها..



عودة مجالس المحافظات شرعنة للفساد

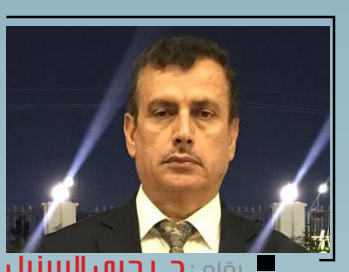

بقلم : د. يحيى السنبل
(عضو الميثاق الوطني العراقي)



تعتبر مجالس الانتخابات حلقة من حلقات الفساد التي أوجدها الاحتلال عبر ما سماه الدستور الذي وضعه بريمر وتخللت فقراته الكثير من الأمور التي لا ترقى لكتابة مقالة لوصف حالة معينة فكيف يمكن أن تكون في دستور أصبح هو الإشكال في حلحلة المشاكل والمعوقات التي تعتري الساحة العراقية مما يضطر ما يسمى مجلس النواب لإرسال استفسار للمحكمة الاتحادية لتفسير بعض بنود هذا الدستور

وتعتبر مجالس المحافظات إحدى الحلقات التي ترهق كاهل الميزانية العراقية من حيث تخصيص المبالغ الباهظة لعملية انتخابية على شكل مسرحية لخداع الرأي العراقي والعالمي ومن ثم توزيع المغانم والمكاسب بين الفائزين من منتسبي دكاكين الأحزاب التي فصل الاحتلال قوانين على مقاساتهم لإبقاء سيطرتهم على مقدرات تلك المحافظات وتسخيرها لمصالحهم الشخصية والحزبية وتوجيهها لصالح أسيادهم من أعداء العراق الطامعين

وقد رفض الشعب بكل مكوناته مجالس المحافظات بكل وضوح ودعا إلى حلها وإلغائها بشكل كامل من خلال تعديل فقرتها في دستور الاحتلال والعودة إلى ما كان عليه العراق سابقا منذ الحكم الملكي والجمهوري بأن يكون مجلس المحافظة والمجالس المحلية للأقضية والنواحي يتشكل من رؤساء الدوائر بإشراف المحافظ أو رئيس الوحدة الإدارية ويمكن الاستعانة بخبرات مسؤولين سابقين أو من أهل الاختصاص لأي عمل كان دون أن تكون لهذا المجلس أي امتيازات أو رواتب إضافية

وخلال ثورة تشرين عام ٢٠١٩ أعلن ما يسمى مجلس نواب الفساد عن حل ما يسمى مجالس المحافظات لتهدئة غضب العراقيين دون الإقدام على تعديل الدستور لإلغائها بشكل كامل وكانت عملية خداع كبيرة للشعب فقد أعاد مجلس نواب الفساد هذه المجالس وأعاد لأعضائها رواتبهم بأثر رجعي ورصد مبالغ كبيرة لمفوضية الانتخابات بالقيام بمسرحية انتخاب هذه المجالس لتعود إلى مهمتها التي نشأت عليها بتوزيع أموال المحافظة وواردتها وتخصيصها لمشاريع لشركات هم شركاء فيها أو الحصول على نسبة من أرباح تلك الشركات

إن وجود ما يسمى مجالس المحافظات التي تشترك فيها كل دكاكين أحزاب العملية السياسية هي المانع الأكبر لبناء وإعمار المحافظات وقد ساهمت بشكل كبير في عملية التردي للواقع الاقتصادي والمعيشي وأعطت صورة سلبية عن حياة العراقيين وصارت بيئة طاردة لاستقدام الاستثمارات

لقد كان قرار الشعب صائبا عندما طالب بإلغاء هذه المجالس أسوة بكثير من دول العالم وتقليل حلقات الفساد التي تعرقل الإعمار والاستثمار وتخفيف الإجراءات البيروقراطية التي تجعل المؤسسات الخدمية عاجزة عن تقديم خدماتها بشكل صحيح

وقد عانى العراق كثيرا في ظل الاحتلال وسيطرة أحزاب الفساد التي جاءت بركابه؛ ولذلك فهو يحتاج إلى إلغاء كثير من الحلقات التي يتعشعش فيها الفساد وتتسبب بهدر المال العام الذي يمكن استغلاله لبناء مرافق خدمية في كل قضاء وناحية ومركز محافظة لانتشال الآلاف من العاطلين عن العمل والانطلاق بنهضة العراق ليواكب على الأقل جيرانه من الدول التي كان كل همها أن تكون مثل العراق الذي جاءه الاحتلال ليدمر مؤسساته الإنتاجية والخدمية ويجعل مقدراته وموارده نهبا لأعدائه الذين وجدوا في هذه الأحزاب الفاسدة ضالتهم لتخريب العراق ومصادرة قراره السيادي والسياسي وربط اقتصاده بعجلة أعداء العراق الذين سلطوا ميليشياتهم لمنع إعادة أي مصنع أو حقل زراعي ليبقى العراق سوقا استهلاكيا لمواد تلك الدول الحاقدة على العراق وشعبه

لذلك لابد أن يقول الشعب كلمته من جديد بمقاطعة تلك الانتخابات الهزلية الكاذبة المحسوم أمرها والموزعة مقاعدها على منتسبي أحزاب الفساد قبل القيام بإجرائها ولابد من الضغط على مجلس نواب الفساد وهيئات العملية السياسية المقيتة بإعادة ما نهب من أموال بأثر رجعي من جيوب الفاسدين وخزائنهم وإعادة كتابة دستور جديد يؤمن بالعراق وبحق شعبه في إعادة بناء ما خربه الاحتلال وتشكيل مؤسساته وفق رؤية صائبة تستند إلى أفضل مواصفات البناء العالمي لقطاعات الدولة خدمة للمواطن وصيانة لمقدرات الوطن

إن المواطن العراقي يعي جيدا أن هذه العملية السياسية بما شابها من مفاسد وخلل في بنيتها وتركيبتها لا يمكن أن تقدم أي نموذج يمكن أن ينهض بالعراق بقدر ما تقوم من تكبيل وتقييد أي عمل على كل الأصعدة للتطوير والازدهار لذلك لا بد من الوقوف بوجه هؤلاء الفاسدين وكشف زيفهم وخداعهم وفضح أساليبهم التي تنخر في جسد العراق الذي أصبح في آخر سلم الدول الفاشلة بكل المقاييس وفي كل الأصعدة وأصبح شباب العراق يبحثون عن ملجإ في دول بعيدة للحصول على وظيفة أو عمل ليبقى الفاسدون والجواسيس يتنعمون بخيرات العراق الذي يريدون إبقاء حالة الضعف والفوضى والجهل في كل مؤسساته

لقد حان للعراقيين أن ينهضوا ويقفوا وقفة صلبه لتفكيك عقد وأوكار الفساد وأولها ما تسمى مجالس المحافظات أو المجالس المحلية ووضع الأسس الصحيحة لبناء سياسي رصين بعيدا عن إملاءات المحتلين وذيولهم الفاسدين الخونة.

مجالس المحافظات

.. من هالمال حمل جمال ..



بقلم : ثائرة أكرم العكيدي
كاتبة وباحثة

بقلم| ثائرة أكرم العكيدي (كاتبة وباحثة)

التخبط السياسي والحالة المريضة التي يمر بها العراق اليوم تتمثل باستسلام القوى السياسية العراقية لصدمة عام ٢٠٠٣، وما رافقها من إملاءات جرى فرضها من خلال سلطة المحتل والتي تعتبر بمثابة قوانين جرى بموجبها رسم ملامح النظام العراقي الجديد وبناء مبانيه وأساساته، من بينها الدستور ومجلس النواب ومجالس المحافظات والنظام المالي والتوجهات الاقتصادية.

وهنا تأتي انتخابات مجالس المحافظات مثل كل دورة حيث غاب عن حملاتها الدعائية استعراض البرامج الخدمية، والتثقيف للخطط التنموية، وغلبت عليها حالة الصراع والشعارات الاستعراضية والوعود الوهمية الكاذبة ويبدو أن هذه الانتخابات ستكون الأسوأ في استغلال موارد الدولة، وخصوصا استغلال الشرائح الفقيرة التي تقع تحت خط الفقر وبشكل فاضح لا يخفى عن الجهات الرسمية والمنظمات المعنية بمراقبة العملية الانتخابية.

الأحزاب الحالية لن تستطيع تجاوز المنطق الكلاسيكي في تدبير الأمور، والإبداع في أساليب ممارسة العمل السياسي، ولن تجرؤ على تشخيص المرحلة الراهنة، وإيجاد مخارج لربط الجسور مع مستقبل آمن. لأنها سبب في المشكلة ولا يتصور أن تكون جزءا من الحل ولذلك فعودة الوجوه الكالحة لتصدر المشهد سيكون له تداعيات سلبية على العراق، خاصة وأن أحزاب السلطة تريد الإبقاء على وجوه اعتادت على الخطاب والممارسات الاستفزازية الطائفية في الانتخابات وإدارة البلاد، وهذا سيزيد من شيخوخة الجسم السياسي المريض، الذي لا يحتمل الاستمرار في سماع أسطوانة مشروخة، لا تنسجم ألحانها وإيقاعاتها مع مضامين الدستور الجديد، الذي يراهن على الطائفية والفتوة السياسية.

ولا يوجد هناك إجراءات سواء من الحكومات السابقة أو الحكومة الحالية في مواجهة الفساد كأولوية في برنامجها أو الحد من تدخل المال الفاسد في الانتخابات المقبلة ففي كل دورة انتخابية يحظى المال الفاسد كعنصر مهم في فوز المرشحين خاصة في عملية التصويت .

ولا تقتصر سلبيات مجالس المحافظات على الإرهاب والفساد، فبالرغم من أنها سلطة تشريعية منتخبة، وتُعدّ أعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الإدارية للمحافظة، بحسب المادة الثانية من قانونها المرقم ٢١، لعام ٢٠٠٨، فإن قانونها الأخير يعارض أحكام الدستور الحالية في الوقت ذاته.

حيث لا توجد بيئة آمنة وسليمة للعمل في مفوضية الانتخابات والتي هي من ضمن صلاحيات الحكومة

ولا ننسى سقف الإنفاق المالي في انتخاب مجالس المحافظات، حيث تصرف ملايين الدولارات على الإعلانات والبرامج الدعائية وغيرها من الصرفيات حيث إن المال السياسي بات يستخدم بشكل كبير، وظاهرة استخدام المال العام في انتخاب مجالس المحافظات ليس بجديد ويستخدم بشكل واضح قبيل الانتخابات المحلية في ١٥محافظة عراقية حيث تكون السرقات في الوزارات بلا حرج

ولو تتبعنا تكاليف الدعاية الانتخابية لكل مرشح لمجالس المحافظات سيظهر بشكل واضح حجم سرقة المال العام وتبديده على الانتخابات، فمثلا تكلفة إعلان دعاية واحدة لأحد المسؤولين الذي تم خلعه مؤخرا ($٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دولار أمريكي على زجاج بناية مقابل نصب أنقاض الحضارة.

هذه تكلفة إعلان واحد في تقاطع واحد فقط؛ وهو نموذج لحجم الأموال المهدورة لباقي إعلانات الأحزاب ومرشحيهم، وهدر المال العام على أنظار ومسامع الجميع من قادة الأحزاب الرعناء التي عاثت في العراق فسادا وسرقة ورشوة وهدرا للمال العام وتدميرا لكل بناه التحتية وقتل مستقبله سيكون له ثمنا وحسابا عسيرا في الدنيا على يد الشعب العراقي وفي الآخرة يوم تسقط كل امتيازاتهم الدنيوية وسلطتهم وقوتهم أمام القوي العزيز الجبار جل جلاله

فماذا يحصل لو تم تخصيص هذه المبالغ للنازحين والمتعففين والفقراء والمحتاجين واليتامى وأصحاب الدخل المحدود والعاطلين عن العمل، ودفع حقوق المحتاجين من رواتب لكل من يستحق المساعدة الفورية؛ فماذا قدمت مجالس المحافظات سابقا حتى يقدمون شيئا الآن!.

خصوصا أن إلغاءها كان مطلبا شعبيا في تظاهرات تشرين التي ذهب ضحيتها مئات الشهداء وآلاف الجرحى في عموم العراق؛ نعم كان قرار الشعب صائبا فمجالس المحافظات كانت بابا من أبواب هدر الأموال العامة وإضافة غير نافعة لعمل المحافظة، وهي حلقة تربط بين عمل المحافظة والأحزاب الفاشلة الفاسدة.

ولعل من المناسب أن انتخابات مجالس المحافظات فيها هدر للمال العام بدأ بهدر المال العام الذي لا يقف أمامه أي قانون مع أنه نص على تحديد سقف الدعاية الانتخابية، إلا أن الواقع يقول لا توجد أي مساءلة تلزمهم قانونيا في الدعاية الانتخابية.

وفيها أيضا تمويل الحملات والدعايات الانتخابية باستغلال موارد مؤسسات الدولة في تحقيق غايات انتخابية وكسب مزيد من الجمهور عن طريق شراء أصوات الناخبين الذين يبحثون عن لقمة عيشهم بعيدا عن البرامج الانتخابية وغيرها، ومع اقتراب الانتخابات يستعمل كل حزب من الأحزاب نفس الأدوات والأساليب الرخيصة التي استخدمت في الانتخابات السابقة وحتما النتيجة مصيرها الفشل كسابقاتها.

وفي ظل هذه الأجواء والحكومات الفاسدة؛ فإن أياما عصيبة تنتظر العراقيين، وصراعات كبيرة حتى على مستقبل العملية السياسية وخصوصا الصراع المرتقب على مشروع قانون الانتخابات بين الأحزاب السياسية وميليشياتها، والعراقيون بأغلبيتهم الصامتة والمغلوب على أمرها لا يمتلكون للأسف الشديد في المدى المنظور على الأقل أدوات التغيير الشامل في ظل عملية سياسية مصممة على مقاسات الأحزاب الفاسدة .

مجالس المحافظات ستمر ولكنها تبقى عملية لهدر الأموال وحلقة زائدة من الفساد غير المنتهي في العراق وابتزازية ضارة لأبناء المحافظات خصوصا والعراق عموما.



مجالس المحافظات

ضرورة أم دكان نهب

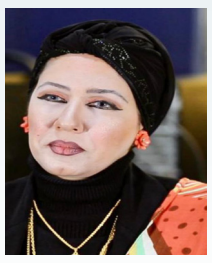

بقلم : آلاء صلاح توفيق
(كاتبة وناشطة عراقية)

نحن دوما نضع الأسئلة في محاولة طرح ما يجول في خلد الشعب العراقي الذبيح وهنا يقف الرد خلف باب موصد بلا حل بلا صوت، ليبقى هو وأسئلة عدة تدور بين أروقة المقاهي والبيوت والتجمعات الأسرية وكل ملتقى يجمع العراقيين.

(هل مجالس المحافظات تخدم أم تضر) رغم أن الجواب معلوم وبكل تأكيد الرد سوف يأتي من الشعب المتسائل نفسه في أن هذه المجالس هي فقط دكاكين لهم ولأحزابهم وكتلهم لإباحة وإجازة (السرقة) في محاولة تجميل الأمر وحينما أوجدوها قبل سنين أوجدوها لسببين أولهما لفرض سلطتهم وتقسيم الكعكة وثانيهما للتكسب من الحصص المالية لكل محافظة ومن ثم هدر المال العام لمصلحتهم الشخصية، وحينما خرج المتظاهرون من شباب الوطن مطالبين بإلغاء هذه المجالس وإلغاء الأموال والتقاعد لأعضاء تلك المجالس ثارت ثائرة من يمسكون زمام رقبة ومال الوطن، لماذا؟ لأنها مصدر للنهب والتكسب والتربح في وطن لا ينتمون له إلا من خلال الأوراق، وطن لم يعرفوا عنه إلا أنه منجم الماس، حتى وضعوا لأعضاء المجالس امتيازات وحقوق وتقاعد وأموال طائلة والشعب يعاني الأمرين. حتى المشاريع التي يدعون لم تكن سوى شماعة لاستمرار السرقة وكل عضو يحاول أن (يجر النيران لرغيفه) بالعامية (يحود النار لكرصته) حتى فقد الوطن أكثر من تريلون دولار عند الاحتلال بحجة مجالس المحافظات بحسب تصريحات برهم صالح، كما وقد كانت كثير من تلك المشاريع التي يزعمون أن مجالسهم تشيدها هي مشاريع وهمية للربح والسرقة فلم تعدوا كونها حبرًا على ورق مثلما حصل في كربلاء عام ٢٠١٨ وفي الديوانية عام ٢٠١٩ وعلى إثره هرب لإيران محافظ الديوانية الأسبق.

لقد كان العراق يسير على خطا مستقيمة قبل ٢٠٠٣ فلم يكن للفساد المالي بين الساسة من وجود بدليل أن الوزراء بعضهم في دول الجوار الآن يسكنون شقق ليست بفخامة ما يسكنه الآن سراق الوطن لا بل ربما هي إيجار أحيانًا.

كذلك كان المسؤولون المحليون يؤدون لأمانتهم أولا ولأنهم يعلمون أن لا أحد فوق القانون والمساءلة فعدم الولوج في طريق الفساد المالي وقبله حب الوطن وكان هذا ديدن الأغلبية من الذين تسنموا مناصب محلية هامة وهم كثر يشهد لهم أهل محافظتهم.

وهنا تتجسد روح المواطن المخلص والمسؤول الذي يعلم يقينًا أن المنصب هو تكليف لا تشريف، وأن هنالك عين ترقبه وبضميره ورقابة الدولة كان الوطن يسير نحو الاستقرار، فكل محافظ كان يخدم أهله وأفراد محافظته بكل ضمير.

وهنا يتساءل البعض لماذا العراقيون يتغنون بالماضي؛ والإجابة بسيطة بلد ماضيه لا يقارن بحاضره ولا بأي حال من الأحوال.

عراقنا اليوم جريح سليب تائه ضائع يحتاج إلى محيطه العربي، وقد قيل سابقًا: ما عاش وطني يتنفس وعربي صميم. فبعد ضياع العراق خسر العرب جميعًا، وتداعيات ضياع العراق ودماره وخرابه وصلت البلاد العربية وأصبحت تعاني من ويلاتها ومشاكلها.

(لا تتركوا العراق للذئاب)



مجالس المحافظات

حلقة فساد وهدر للأموال





بقلم : عمر الحلبوسي
(باحث اقتصادي)

لم يعد يخفى على أحد حجم الفساد الكبير الذي تخلفه مجالس المحافظات التي تعد حلقة زائدة لا قيمة لها ولا يوجد لها أثر إيجابي على المحافظات, بل هي بؤرة فساد شرعتها أحزاب الاحتلال لتكون نافذة لها لسرقة المال العام والابتزاز وتقاسم السلطة والسيطرة على المشاريع التي يسيل لعاب الأحزاب عليها لما فيها من فرصة لنهب المال العام وتضخيم إمبراطورية الحزب والكبش الكبير الذي تسير خلفه أغنام حزبه التي تتمثل بأعضاء المجالس ومن تبعهم في المناصب الأخرى.

إذ ليس من المعقول أن يقوم مرشح لمجلس المحافظة بصرف مبلغ مليون ونصف دولار من أجل خدمة أبناء المحافظة أو من أجل راتب شهري ٣ مليون ونصف, بل الأمر أكبر من ذلك أن مجالس المحافظات تعد أداة للسيطرة والتحكم بالميزانية وكل المحافظة، وهي في نظر هذه الأحزاب فرصة لصرف هذه الأموال بالشكل الذي يضمن للأحزاب سرقة هذه الأموال بالإضافة لذلك السيطرة على التعيينات وبيعها على المواطنين وهو مصدر دخل ثاني لأعضاء مجالس المحافظات، كما تُستخدم مجالس المحافظات للهيمنة على المؤسسات وابتزاز المدراء والمسؤولين فيها.

إن عدد أعضاء مجالس المحافظات في العراق يبلغ (٤٤٧) عضوًا لكل عضو راتب شهري (٣ مليون ونصف) وهذا يكبد ميزانية الدولة شهريا (١,٥٦٤,٥٠٠,٠٠٠) دينار فقط للرواتب, يضاف لها نفقات إضافية وحماية وعجلات مع وقود وصرفيات لدعم الفقراء والمناسبات كل ذلك يكبد ميزانية الدولة ما يقارب (١٠ مليار) دينار شهريًا وهو ما يثقل ميزانية الدولة التي تعاني من شحة مصادر التمويل التي من أسبابها تدمير كافة القطاعات الصناعية والزراعية والقطاع الخاص وتنفير المستثمرين.

كما أن الميزانية العراقية تخسر شهريًا رواتب لأعضاء مجالس المحافظة متقاعدي الدورات السابقة لكل عضو راتب شهري تقاعدي (١,٨٠٠,٠٠٠) دينار أي إن إجمالي الخسائر الشهرية كرواتب تقاعدية لأعضاء مجالس المحافظات (٣,٧٥٤,٨٠٠,٠٠٠) شهريًا ليصبح مجموع ما يهدر من أموال على أعضاء مجالس المحافظات سنويا (١٨٩،٨٨٥،٦٠٠،٠٠٠) دينار وهو ما يلقي بثقل كبير على الموازنة العامة التي هي بالأساس تعاني من فقر بالتمويل وعجز كبير تعذر تنفيذها بسبب تضخم النفقات, وإن إضافة نفقات جديدة سوف تعظم من عجز الموازنة، مما يعني استمرار الانحدار في الاقتصاد العراقي واستنزاف أمواله وتبديدها على حلقات الفساد وهذا بالنتيجة سوف يؤدي إلى انهيار اقتصادي ومالي خصوصًا وأن العراق يعيش طلائع الإفلاس وقد حذرت منه مسبقًا وأكد على أن عام ٢٠٢٥ سيكون عام انهيار القطاع المالي والمصرف والاقتصادي العراقي، نتيجة سوء التخطيط والفساد المتوحش الذي يضرب أطناب البلد ما لم تحدث معالجات سريعة لتلافي هذا المنزلق.

> **إن عدد أعضاء مجالس المحافظات في العراق يبلغ (٤٤٧) عضوًا لكل عضو راتب شهري (٣ مليون ونصف) وهذا يكبد ميزانية الدولة شهريا (١,٥٦٤,٥٠٠,٠٠٠) دينار فقط للرواتب, يضاف لها نفقات إضافية وحماية وعجلات مع وقود وصرفيات لدعم الفقراء والمناسبات كل ذلك يكبد ميزانية الدولة ما يقارب (١٠ مليار) دينار شهريًا**

إن إجراء انتخابات مجالس المحافظات يتطلب توفير مبلغ قدره (٣٤٥ مليار) دينار عراقي لإجرائها وهو استنزاف كبير جدا لواردات العراق المالية الذي هو بالأساس يعتمد على النفط كمصدر أحادي للتمويل, وإن هدر هذه الأموال على إجراء انتخابات لمجالس الفاسدين وتلحقها رواتبهم ومخصصات متنوعة سيزيد من استنزاف ميزانية العراق ويعظم من العجز في ظل تفاقم مشكلات مالية واقتصادية كثيرة في العراق, يضاف لذلك الفساد الذي سوف تمارسه هذه المجالس والذي سيؤدي للصراع على المناصب والأموال متسببًا في استمرار الانحدار في الخدمات وضياع الأموال التي تسرق تحت قبة مجالس الفاسدين.

والميزانية العامة للعراق لم تعد تحتمل المزيد من الفساد وهدر الأموال وإن إجراء انتخابات مجالس الفاسدين سوف تفاقم من العجز في الموازنة العامة مما يتعذر تنفيذها وسوف يقود بالنهاية تراكم هدر الأموال إلى إفلاس الدولة العراقية التي تعاني من مشاكل مالية واقتصادية وتشهد حاليًا طلائع الإفلاس جراء تخبط وزارة المالية وحكومة السوداني فضلا عن إجراءات البنك المركزي غير الصحيحة كل ذلك ستكون نهايته تدمير العراق وإغراقه في الإفلاس الذي سيعاني منه لسنين عديدة قادمة, ولا ننسى أن الدعاية الانتخابية والمؤتمرات هي أساسًا تمول من سرقات الأحزاب التي تهيمن على المؤسسات الحكومية وأصبحت كل مؤسسة ملك صرف لحزب معين يستفرد بالسرقات والتعيينات، وهذا باب آخر لاستنزاف ميزانية الدولة لصالح الأحزاب الفاسدة التي تسرق أموال الشعب لتحقق مصالحها على حساب تدمير مصالح العراق وشعبه.

الثقب الأسود

يلازم انهيار الاقتصاد وسوق المال

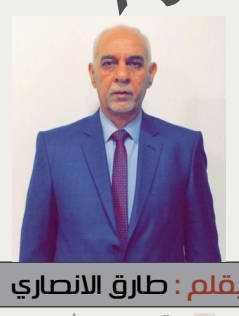

بقلم : طارق الانصاري
اقتصادي وأكاديمي

فلسفة إدارة المنظومة الاقتصادية في العراق انحرفت بشكل متعمد؛ إسهاماً في منهجية وعملية القياس الاقتصادي ورصانته الفكرية

وابتعدت كثيراً عن بيئة الاقتصاد وسياساته وإدارة المال العام وبدأ الثقب الأسود يتسع ليبتلع الإجراءات والبرنامج الحكومية إلى الخطر والانهيار غير المحسوب

وسيكون سلباً على جميع مفاصل الدولة، وسوف يوقف عجلة التنمية المستدامة والحوكمة وإدارة المال العام، ويجهز بشكل واضح على الموازنة الانفجارية الثلاثية

التي من المفترض أن يكونوا قد وضعوا لها مخططا يكون له أثر إيجابي مثمر في التنمية الشاملة.

ولكن الثقب الأسود أصبح عائقاً مباشراً لإجراءات الحكومةوالسيطرة على التدفقات النقدية وإبعاد توجه المال العام وإدارته عن مسار مقياس الفلسفة الفكرية للاقتصاد؛ وأنشئ سوق موازي وقح فاسد استفحل بشراسة من خلال منافذه المشرعنة المصارف الأهلية وشركات الصيرفة ودكاكين مسمومة لبثها في جسم الاقتصاد واستخدام أمثل لاغتيال الاقتصاد العراقي الذي يؤدي الى فقدان السيطرة واستخدم مرافق الدولة بأسوء صورة لشراسته على المنافذ الحدودية والكمارك والضرائب وهشاشة السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي على الرغم من سعي الاخير لتطويقه بردة فعل وليس الفعل لأن الاقتصاد يعتمد على التخطيط المسبق والأداء العالي دقة وكفاءة.

والضرورة الحتمية القصوى تتطلب إعادة شاملة بالمجمل على هيكلية السياسة النقدية وكبح جماح بعض المصارف الأهلية وشركات الصيرفة من استخدام سيء للمتلكات والموجودات الرأسمالية والنقدية التي تخص الافراد والشركات

وبالرغم من امتلاك البنك المركزي الى احتياطيات نقدية وذهب لكن السوق الموازي يسعى الى إرباك هذه الاحتياطيات وتوجيهها الى المنطقة الرخوة بشكل مباشر أو غير مباشر وبتدخل خارجي وداخلي مستغلاً حداثة النظام المصرفي وصناع القرار

الاقتصاد العراقي اقتصاد ناشئ ولكن مع الأسف إدارة انعدامية للأداء وكفاءة الأداء وإبعاد للكفاءات الوطنيه المخلصة والمؤتمنة بسبب المصالح الضيقه التي أضعفت انعكاساته الإيجابية الى انكسار خطوط البيانات والتحليلات سلباً وأثرت بشكل مباشر على المواطن وقوته وأفقدت قوة الدينار العراقي بنسبة ٣٥,٥ ٪ من قيمته وهذا مؤشر خطير ينذر بانهيار مستقبلي للاقتصاد كما حدث في بلدان مجاورة

الإجراءات الواجب اتخاذها لمنع الانهيار

- استخدام الصدمة الحتمية القصوى في إعادة رسم السياسات النقدية والمالية والاستثمارية المنتجه فعلياً وليس تنظيرياً

- خلق التكامل متعدد الإطراف بين القطاع العام والخاص ومنح الأخير حرية استخدام رأسمال وعدم التضيق بالروتين القاتل

- إصلاح النظام الضريبي الذي أثقلت إجراءاته المتخلفه واعتماد معايير تصحيح المسار الضريبي

- إلغاء جميع المنافذ الحدودية غير الرسميه لانها أصبحت مرتعاً للمال الفاسد

_ إعادة النظر بموضوعة المصارف الأهلية وشركات التحويل المالي ومراقبة أدائها بما يضمن خدمة الجمهور ورجال الاعمال والتجار

- تعزيز دور الرقيب المالي ديوان الرقابة الماليه ومنحهم الصلاحيات اللازمه لمراقبة الاداء الحكومي

- إعادة الأموال المنهوبة والمغسولة التي تقدر ب ٣٨٤ مليار $

تخفيض النفقات الحكومية الى ٤٠٪ والغاء الحلقات الزائدة في الهيكل الحكومي

استيراد الدولار

ومآلاته المالية والاقتصادية

> **أصدر البنك المركزي العراقي قرارا يمنح إجازة استيراد لثلاث مصارف أهلية لاستيراد الدولار الأمريكي من خارج البلد ويكون مخصصا لأغراض الاستثمار, ما الفائدة من هذا الإجراء؟ وعلى ماذا نستدل؟ وما هي مآلاته؟**

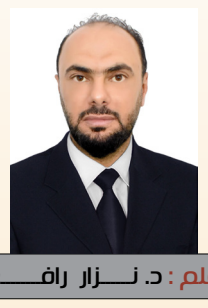

بقلم : د. نـــزار رافـــع

بدأً ينبغي القول بقانونية الاستيراد استنادا الى قرار مجلس شورى الدولة الصادر شهر تموز ٢٠١١ والذي ينص على شرعية استيراد الدولار من الخارج ولذلك من الناحية القانونية ليس هناك ما يثير التساؤل.

أما من الناحية المالية فهذا يدل على النقص الحاصل في عرض النقد للعملة الأجنبية في البنك المركزي ولكوننا في نهاية سنة مالية فالدولة استنفذت حصتها السنوية من الدولار الوارد إليها من الفيدرالي الأمريكي ولذلك اضطرت إلى هذه الإجراءات وهذه لها محاذير مالية وانعكاسات اقتصادية.

أما ماليا فالاستيراد إذا كان بالدينار الوطني فهذا سيفقد جزءا آخر من قيمة العملة الوطنية لكونه يتحول إلى الخارج ويتسبب بنقص الكتلة النقدية المتداولة وإذا كان الاستيراد بعملات أجنبية أخرى من أين يأتي بها المصرف المستورد؟ وما هو سعر الشراء بالعملة الأجنبية؟ فكل الاحتمالات تؤثر على الدينار العراقي وكتلته المتداولة في السوق وهذا يؤدي إلى نقص بالعملة الوطنية التي تسبب إرباكا ماليا واسعا ونقصا في النفقات وبالتالي إلى إرباك الاقتصاد وديناميكيته خصوصا أننا في نهاية السنة المالية التي تعتبر وقت تنظيم المصروفات والإيرادات والاستعداد لغلق الموازنة المالية ٢٠٢٣ وإعداد ميزانيتها السنوية لذلك نرى أن هذا الإجراء لم يدرس بشكل جيد بسبب تأثيره المباشر على الكتلة النقدية المتداولة في السوق للدينار العراقي.



انتخابات مجالس المحافظات

صراع على الهيمنة والنفوذ وهدر المال العام



الميثاق | متابعة

لماذا حلت مجالس المحافظات وتم إلغاؤها؟

على وقع احتجاجات ثوار تشرين ٢٠١٩، حل مجلس النواب حينها مجلس المحافظات وصوت على إنهاء عملها استجابة لمطالب المتظاهرين، بعد أكثر من ١٠ سنوات منذ إجرائها آخر مرة، وستتم في الثامن عشر من شهر كانون الأول الحالي إجراء انتخابات مجالس المحافظات مرة أخرى.

تشمل هذه الانتخابات ١٥ محافظة من أصل ١٨ محافظة، حيث هناك ثلاث محافظات ضمن إقليم كردستان لم تشارك في هذه الانتخابات، وستكون هذه أول انتخابات مجالس محافظات محلية تجري في العراق منذ ٢٠١٣. وقبل ذلك أجريت انتخابات مجالس المحافظات في العام ٢٠٠٩.

ما الغاية من إعادة مجالس المحافظات؟

تملك مجالس المحافظات صلاحيات واسعة وفقا للدستور الحالي، فمن صلاحياتها أنها «لا تخضع لسيطرة أو إشراف أي وزارة أو أي جهة غير مرتبطة بوزارة، ولها مالية مستقلة» ولها صلاحيات إدارية ومالية واسعة.

تكلف مجالس المحافظات ميزانية الدولة حوالي ٢٠٠ مليار دينار شهريا للحماية والرواتب ونفقات مراقبة وإقامة ومصاريف أخرى أرهقت الموازنة العامة من دون تحقيق أي شيء من مطالب أبناء تلك المحافظات، لذلك نرى الأحزاب السياسية الفاسدة تصر على إجرائها لما تحققه لهم من مصالح تخدمهم وتخدم أحزابهم، حيث يكلف مجلس النواب المحافظ بإدارة شؤون مدينته دون رقيب على أبواب صرف الموازنة التي تذهب للأحزاب التي ينتمون إليها.

وينظر إلى تجربة مجالس المحافظات على أنها تجربة فاشلة وكانت وستكون أيضًا أحد أكبر أبواب الفساد ولم تنتج شيئاً، وستتم السرقات من خلال إقامة مشاريع وهمية وسرقة أموالها عن طريق شركات تابعة لتلك الأحزاب أو عن طريق بيع المشاريع وأخذ العمولة منها.

ولا يختلف اثنان على أن انتخابات مجالس المحافظات المقررة في الثامن عشر من كانون الأول الحالي، هي تخبط انتخابي ونافذة للفساد وتكرار لهيمنة وتكريس قوى الأحزاب التقليدية التي وجدت في الانتخابات مناسبة لتدوير نفسها من جديد وسط فشل سياسي في شتى الميادين.

وتهيمن على هذه الانتخابات أجواء عدم الاكتراث والنتائج المترتبة عليها، لأنها ممارسة ستخضع للابتزاز وهدر المال العام ومناسبة لاستعراض قوى الإطار المرتبطة بإيران نفسها لتكريس هيمنتها على المشهدين الانتخابي والسياسي.

والسؤال ماذا تحقق بعد عشر سنوات من انتخابات مجالس المحافظات؟

المتحقق وطبقا لما تشهده المحافظات العراقية هو مزيد من الفشل والتخبط واستغلال القوى التي هيمنت على مجالس المحافظات خلال العقد المنصرم وزادت من معاناة أبنائها وازدياد البطالة والفقر وتبديد المال العام لغير مقاصد حاجاتهم لصالح الأحزاب الفاسدة، والتي حولت محافظاتهم إلى محافظات منكوبة بفعل التخلف والانهيارات المالية والأمنية والاقتصادية التي حولها إلى بؤر يعتاش عليها اللصوص وسراق المال العام.

ومثلما كانت الانتخابات البرلمانية مزورة ومشكوك بمصداقيتها رغم أن نسبة المشاركة في أقوى حالاتها لن تتجاوز الـ ٢٠٪ وفقا لتقارير دولية ومحلية، فإن انتخابات مجالس المحافظات ستكون نسخة لمشهد كارثي جديد يعيد نفس الوجوه التي أبقت المحافظات العراقية في المستنقع الذي تخبط به منذ عشر سنوات وحتى الآن، بل ووفقًا للمعطيات فإن المشاركة في هذه الانتخابات ستكون نسبتها ضئيلة للغاية، حيث إن الشارع العراقي اليوم يرفض هذه الأحزاب بكل مسمياتها وإن كانت تأتي بوجوه جديدة فهي تابعة لتلك الأحزاب وستعيد نفس الكرة على الشعب العراقي من خلال سرقة أموالهم وأبسط حقوقهم للعيش الكريم، فضلا عن الأزمات السياسية التي نشبت بين أطراف العملية السياسية ومقاطعة التيار الصدري لهذه الانتخابات.

ويتنافس على مجالس المحافظات ما يقرب من ٢٩٦ حزباً سياسياً يشكل ٥٠ تحالفاً، فضلاً عن عدد كبير من المرشحين الذين سيشاركون في قوائم مستقلة، جميعهم يشكلون أكثر من ٦٠٠٠ مرشح.

ومع اقتراب الموعد المقرر لعقد انتخابات مجالس المحافظات، تسيطر فوضى الاستعدادات للانتخابات بقوة على المشهد، من حيث أعداد المرشحين والحركات السياسية الجديدة، وسط غياب رؤية سياسية أو مشروعاً سياسياً ناضجاً لهذه الانتخابات، ويوظف هؤلاء المرشحون أساليب دعاية انتخابية متنوعة كمحاولة لكسب ثقة الجماهير، لدرجة أن بعض المرشحين ظهروا في مقاطع مصورة يعرضون على النائب (كارت شحن للموبايل) مقابل إبداء صوته لذلك المشرح، وآخرين يظهرون باستعراضات وطرق كثيرة لكسب صوت الناخب، هذه الطرق هي استهانة للشعب العراقي واستغلال واضح للفقراء.

وحالة الفوضى والإرباك التي تهيمن على أجواء الانتخابات هي عدم قناعة الجمهور بأحقية وجود مجالس المحافظات في السابق، حيث كانت تعتبرها منبعاً من منابع الفساد وباباً للسرقات على مستوى الحكومات المحلية، تزامنت مع ركوب موجة التي تخدعهم بتبني مطالب ثورة تشرين وشعاراتها والدفاع عنها وانتهاج منهج المدنية لكنها لم تطبق ما ادعته في أول فرصة لها، فلم تختلف هذه الوجوه عن تلك التي توالي الأحزاب التقليدية، حين خدعتها الطبقة الحاكمة بشعارات غير قابلة للتطبيق.

ونخلص إلى القول إن حكومة الإطار التنسيقي وأذرعها الطائفية لن تفوت فرصة إلا واستغلتها إمعانا لهيمنتها على مقدرات العراق وتطلعات شعبه، التي تتقاطع حتمًا مع المشروع الطائفي المدعوم إيرانيا لإبقاء العراق يدور في حلقة الفوضى وعدم الاستقرار، ويقينًا فإن انتخابات مجالس المحافظات لن تجلب للعراقيين غير الهيمنة وتكريس النفوذ التي ستبقي المحافظات العراقية في مستنقع التخلف والفقر والفساد وعدم توفر الخدمات.

المقاومة الفلسطينية

تنتصر على الاحتلال الإسرائيلي

حققت المقاومة الفلسطينية انتصارًا كبيرًا على إسرائيل التي خضعت لشروط المقاومة رغم الدمار والخراب وسفك الدماء الذي ألحقته بقطاع غزة، حيث قبلت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بشروط المقاومة في فلسطين لتبادل الأسرى، ليعد نصرا يضاف إلى نصرها في السابع من أكتوبر الماضي.

وكانت هذه الصفقة يمكن أن تعقد قبل بدء الحرب البرية على غزة، وبشروط أحسن للاحتلال؛ لأن الناطق باسم كتائب القسام أبو عبيدة قال إن المدنيين والأجانب الذين بحوزة المقاومة هم ضيوف، وسيتم إطلاق سراحهم فور توفر ظروف تسمح بذلك.

ورفض رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي تلقى ضربة قوية على رؤوسهم هزتهم من الأعماق في السابع من أكتوبر تلك الشروط التي وضعتها المقاومة، وتعهد بأنه سيفرض على المقاومة إطلاق سراح الأسرى من دون شروط ولا تبادل، من خلال الضغط العسكري وارتكاب المجازر والإبادة والعقاب الجماعي.

وارتكبت حكومة الاحتلال الإسرائيلي خلال مدة الهدنة مجازر بحق الأطفال والنساء في فلسطين، حيث قتلت العدد من الأطفال في مدينة جنين وظهر مقطع فيديو لمستوطن إسرائيلي وهو يطعن امرأة بالسكين بعدة طعنات حتى قضيت روحها، فضلا عن الاعتداءات والاعتقالات التي ارتكبها الاحتلال في مدن عديدة في فلسطين.

أطلقت قوات الاحتلال قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي والمطاط تجاه المواطنين الذين كانوا في استقبال الأسرى المحررين.



إدارة حكومة بايدن

تدعم استمرار الحرب على غزة

ما تزال حكومة الولايات المتحدة الامريكية تدعم استمرار الحرب على غزة وقتل المدنيين من الأطفال والنساء، ويدل على ذلك تصريحات الرئيس الأميركي بايدن نفسه وترديده لأقوال نتنياهو حول القضاء على حماس، ورفضه لوقف دائم لإطلاق النار.

وكل ما يهم إدارة بايدن هو تقليل الضغط الأمريكي الداخلي والخارجي على حكومته، من خلال ادعائه بمطالبة تقليل الخسائر بحق المدنيين، وحاولت أدارة بايدن اقناع حكومة الاحتلال الإسرائيلي بإقامة مناطق آمنة في جنوب غزة، ويكون التركيز في عملياتها على أهداف عسكرية وليس الضرب بصورة عشوائية على المدنين والأماكن التي لا يسمح القانون الدولي بضربها خلال الحرب.

وتعد تصريحات بايدن وادارته اعترافا صريحا بأن حكومة الاحتلال تتعدى على القوانين الدولية والإنسانية من خلال ضرباتها التي شنتها على المدنيين العزل في غزة.

ونقلت مصادر صحفية عن مسؤولون أمريكيون أن إدارة بايدن تواجه معارضة داخلية متزايدة بسبب دعمها للهجوم «الإسرائيلي» على غزة

ارتفاع عدد الضحايا المدنيين نتيجة عدوان جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى أكثر من ٥٠ ألف بين شهيد وجريح؛ أكثر من ٧٥٪ منهم أطفال ونساء

قرارات حكومية بشأن مجالس المحافظات

وسط رفض شعبي واسع لها

في يوم ٢٠١٩/١٠\٢٨ قام مجلس النواب السابق بحل مجالس المحافظات بسبب التظاهرات الشعبية والرفض الشعبي.

وبتاريخ ٢٦ /١١/ ٢٠١٩ مجلس النواب يلغى التعديل الثاني لقانون انتخابات مجالس المحافظات رقم ١٢ لعام ٢٠١٨، ويقرر تعليق عمل جميع مجالس المحافظات.

وخلال شهر آذار الماضي قرر مجلس النواب تحديد موعد انتخابات مجالس المحافظات في يوم ١٨ من شهر كانون الأول.

ويرى مراقبون أن إصرار الحكومة على ارجاع مجالس المحافظات هو لأجل مصالح أحزابهم، لان مجالس المحافظات تعد أرضًا خصبة جدًا لعقد صفقات الفساد على حساب معاناة الشعب العراقي.